



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

العلاقات التركية - الإسرائيلية (2002-2014)

إعداد

احمد خالد سعيد الزعتري

رسالة ماجستير

1436هـ - 2015 م

العلاقات التركية - الإسرائيلية (2002- 2014)

إعداد

احمد خالد سعيد الزعتري

بكالوريوس علوم كيمياء - جامعة القدس

إشراف : د . محمود محارب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية

- معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس

1436هـ - 2015م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية - دراسات الإسرائيلية

إجازة رسالة

العلاقات التركية - الإسرائيلية (2002 - 2014)

إعداد: الطالب احمد الزعتري

الرقم الجامعي: 21012568

المشرف: د . محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2015-4-1

المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1-رئيس لجنة المناقشة: د. محمود محارب التوقيع:

2-الممتحن الداخلي: د.أحمد أبو دية التوقيع:

3-الممتحن الخارجي: د. رائد نعييرات التوقيع:

القدس - فلسطين

1436هـ - 2015 م

الإهداء

إلى والدي العزيزيننبع الحنان والعطاء

إلى زوجتي ربيرمز الصبر والوفاء

إلى أبنائي ریحان وجمان وعبد الرحمن مهجة القلب

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي وأحبائي

إلى إخواني الأسرى.....رمز التضحية والفداء وعنوان الصمود والإباء

إلى الشهداء العظام الأكرم منا جميعا

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

إقرار:

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزي منها لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

احمد خالد سعيد الزعتري

التاريخ : 1-4-2015

شكر وتقدير

الله الحمد والمنة أولاً، فبأمره تتم النعم والصالحات، ثم أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى كل من أرشدني إلى طريق العلم والخير، لكل من علمني حرفاً، وأنار قلبي بنور العلم والإيمان، إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، وخص بالذكر الدكتور محمود محارب الذي لم يأل جهداً في إرشادي لإتمام هذا البحث، وإلى معهد الدراسات الإقليمية وإدارة جامعة القدس أيضاً.

المخلص

تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال الفترة 2002-2014م، حيث ركزت على العلاقات الثنائية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة ، وناقشت الدراسة رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية بشكل عام، واثّر هذه الرؤية على مسيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية.

وبرزت أهمية هذه الدراسة كونها تأتي في فترة تميز بها العلاقات التركية - الإسرائيلية في حالة توتر وجفاء، في حين تعيش المنطقة العربية ظروفًا بالغة التعقيد، وتعالج هذه الدراسة مختلف المتغيرات والقضايا التي تؤثر في هذه العلاقة.

واستعرضت الدراسة باقتضاب نشأة العلاقات التركية - الإسرائيلية وتطورها في إطار تاريخي، ومن ثم عالجت العلاقات الثنائية بين البلدين خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تم تسليط الضوء على المصالح المشتركة بين البلدين والتي عملت على تعزيز العلاقة، بالإضافة إلى البحث عن أهم الخلافات الدولية والإقليمية والمحلية التي ساهمت في توتر العلاقة بين البلدين وصولاً إلى حالة من التوتر والجفاء، ومن ثم أبرزت الدراسة دور القضية الفلسطينية كعامل مهم في توتر العلاقة التركية - الإسرائيلية، وانتهت الدراسة بطرح التوقعات المستقبلية للعلاقة التركية - الإسرائيلية.

واعتمدت الدراسة على توصيف المعطيات والعوامل وتحليل المصالح والتي أسهمت في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية، مستخدمة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والنظرية الواقعية في دراسة هذه العلاقة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها أن العلاقات التركية - الإسرائيلية آخذة بالتآكل منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، فقد استحوذت القضية الفلسطينية على

مساحة واسعة من ملفات السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية، وتمثل هذا الاهتمام بالموقف التركي المساند للقضية الفلسطينية على حساب العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية.

وأظهرت الدراسة أن التوترات في العلاقات السياسية قد اثر سلبا على التعاون العسكري والأمني بين البلدين، وخصوصا بعد أحداث سفينة مرمرة عام 2010، حيث تراجع هذا التعاون إلى أدنى مستوياته، أما بخصوص العلاقات الاقتصادية فقد تطور ميزان التبادل التجاري بين البلدين، وتعددت الاتفاقيات التجارية وازدهرت حركة السياحة الإسرائيلية إلى تركيا، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال النظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تؤكد أن القوة والمصلحة هما المحركان الأساسيان للعلاقات بين الدول

وخلصت الدراسة انه من غير المتوقع أن تعود العلاقة التركية - الإسرائيلية إلى سابق عهدها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك لان حزب العدالة والتنمية يرى بدور جديد لتركيا في المنطقة ومكانة مختلفة عما كان عليه الحال سابقا، وما لم تعط إسرائيل تركيا هذا الدور فان العلاقات السياسية بين البلدين لن تعود إلى سابق عهدها.

The Turkish - Israeli relations (2002 – 2014)

Prepared by: Ahmad K Al-Zatari

Supervised: Dr. Mahmud Muhareb

Abstract

The study aimed at identifying the Turkish-Israeli relations during 2002-2014. It focused on the mutual relations and the multiple dimensions in all aspects. The study also discussed the perspective of Justice and Development Party of Turkey for the foreign policy and its effect on the progress of the Turkish-Israeli relations.

The importance of the study is that it came after the tensed and the unstable relations between Turkey and Israel in addition to the sophisticated conditions in the Arabian region. The study dealt with the various issues and changes in these relations.

The study viewed briefly the emergence and the development of the Turkish-Israeli mutual relations during the reign of the Justice and Development party of Turkey. The light was shed on the mutual interests that supported these relations. Meanwhile, the study discussed the most prominent international, regional and local disputes that contributed to the tensed relations between the two countries. The factor of the Palestinian issue played a big role in that tensed relations. The future outlooks of the Turkish-Israeli relations were also viewed.

The study adopted the historical, the analytical-descriptive, the inductive method and the realistic theory in describing the data, the factors and the interests which led to the development of the Turkish-Israeli relations and contributed in understanding the future scenarios for the mutual relations.

The research came to many conclusions, the most prominent one was that the Turkish-Israeli relations is retreating backwards after the Justice and Development Party seized the power in Turkey in 2002. Turkey afterwards criticized the savage manipulation of the Israeli occupation army towards the Palestinian people beginning from Al-Aqsa uprising, the last war launched on Gaza in 2014, and finally the continuing violations against Al-Aqsa Mosque. The Justice and Development Party of Turkey paid much attention to the Palestinian issue in the foreign policy files of Turkey and invested that attention on the foreign and internal fields.

The study concluded that it is unexpected that the Turkish-Israeli relations would go back to that former glory particularly after the reign of the Justice and Development Party of Turkey headed by Erdogan and under the Israeli arrogant manipulation towards the Palestinian question.

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان	
أ	إقرار	
ب	شكر وتقدير	
ج	الملخص	
هـ	Abstract	
ز	فهرس المحتويات	
ك	فهرس الجداول	
1	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1	المقدمة	1.1
2	موضوع الدراسة	2.1
2	أهمية الدراسة	3.1
3	خلفية الدراسة	4.1
3	مشكلة الدراسة	5.1
4	أسئلة الدراسة	6.1
4	فرضية الدراسة	7.1
4	أهداف الدراسة	8.1
5	حدود الدراسة	9.1
5	منهجية الدراسة	10.1
7	استعراض عام لفصول الدراسة	11.1
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
8	المبحث الأول: الإطار النظري	1.2
8	تعريف المصطلحات	1.1.2
10	نظريات الدراسة	2.1.2
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	2.2
18	التعقيب على الدراسات السابقة	1.2.2
21	الفصل الثالث: تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية 1949 - 2002	

22	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات التركية - الإسرائيلية 1949 - 2002	1.3
23	تطور العلاقات التركية الإسرائيلية	1.1.3
24	تراجع العلاقات	2.1.3
25	علنية العلاقات	3.1.3
26	محاولة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي	4.1.3
27	نموذج العلاقات التركية - الإسرائيلية	5.1.3
27	بداية التأييد للمواقف الإسرائيلية	6.1.3
28	تغير منحى العلاقات التركية - الإسرائيلية	7.1.3
31	المبحث الثاني: نبذة العلاقات العسكرية والاقتصادية التركية الاسرائيلية 1949 - 2002	2.3
31	العلاقات العسكرية	1.2.3
32	العلاقات الاقتصادية	2.2.3
34	العلاقات الاقتصادية في التسعينيات	3.2.3
34	تطور العلاقات الاقتصادية بتطور العلاقات السياسية	4.2.3
36	السياحة بين البلدين	5.2.3
38	المبحث الثالث: التعاون المائي بين تركيا وإسرائيل اقتراحات متعددة ومشاريع معطلة	3.3
38	مشروع أنابيب السلام	1.3.3
39	مشروع قناة السلام	2.3.3
40	مشروع منفجات	3.3.3
41	مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP)	4.3.3
46	الفصل الرابع : المصالح المشتركة بين تركيا واسرائيل	
47	المبحث الاول: وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ورؤيته لدور تركي جديد في المنطقة	1.4
47	منطلقات حزب العدالة والتنمية	1.1.4
51	المبحث الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية	2.4
51	الزيارات والمناورات المشتركة بين البلدين	1.2.4
52	التدريب والتعاون المشترك	2.2.4
54	التعاون الاستخباراتي	3.2.4

55	حجم المشتريات العسكرية	4.2.4
56	تأثير العلاقات السياسية على العلاقات العسكرية والاستخباراتية	5.2.4
58	تراجع العلاقات العسكرية والأمنية	6.2.4
60	المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية الاسرائيلية 2002 - 2014	3.4
64	السياحة بين البلدين	1.3.4
67	الفصل الخامس: نقاط الخلاف وأسباب التوتر	
68	المبحث الأول: القضية الفلسطينية	1.5
69	الموقف التركي من عملية السلام	1.1.5
69	تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات التركية - الإسرائيلية	2.1.5
71	الموقف التركي من حركة حماس	3.1.5
72	موقف الحكومة التركية من العدوان على غزة نهاية عام 2008 وبداية القطيعة في العلاقات بين البلدين	4.1.5
73	مؤتمر دافوس مزيد من التدهور في العلاقات	5.1.5
74	إهانة السفير التركي	6.1.5
75	أسطول الحرية قمة التآزم في العلاقات	7.1.5
76	تقرير لجنة بالمر وطرد السفير الإسرائيلي	8.1.5
77	محاولات حل الأزمة بين البلدين	9.1.5
79	موقف الحكومة الإسرائيلية من الاعتذار لتركيا	10.1.5
80	الموقف التركي من الحروب على غزة في عامي 2012 و 2014	11.1.5
82	المبحث الثاني: الملفات الإقليمية	2.5
82	علاقة إسرائيل بأكراد العراق	1.2.5
83	القلق التركي من علاقات إسرائيل بالأكراد	2.2.5
86	الحرب على العراق	3.2.5
87	مسألة شمال قبرص	4.2.5
89	الموقف التركي من الملف السوري	5.2.5
90	التقارب التركي الإيراني	6.2.5
92	موقف اللوبي اليهودي وإسرائيل من المسألة الارمنية	7.2.5
94	الفصل الخامس: الخلاصة والنتائج	
95	المبحث الأول: الخلاصة	1.6

96	بداية الفتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية	1.1.6
97	أثر تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا على العلاقات التركية - الإسرائيلية	2.1.6
99	آثار تراجع العلاقات التركية - الإسرائيلية على العلاقات الاقتصادية والسياسية	3.1.6
101	الخاتمة	
102	النتائج	
104	المصادر والمراجع	

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
64	التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة من 1991 - 2001	(1.4)
66	التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة من 2002-2010	(2.4)
66	التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة من 2010-2014	(3.4)

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1: مقدمة:

تولي إسرائيل أهمية كبرى للعلاقات مع تركيا، وتتبع هذه الأهمية كون تركيا دولة محورية وذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط، خاصة إزاء ما يحدث من التطورات التي تمر بها الدول العربية المحيطة بإسرائيل وما يجري من تغير في أنظمتها السياسية ومدى انعكاس ذلك على الواقع الإسرائيلي.

حرصت إسرائيل منذ إقامتها على إقامة علاقة مميزة مع تركيا وصلت في إحدى مراحلها إلى ما قد يوصف بالحلف الاستراتيجي ولكنها توترت في مراحل أخرى، إلا أن ما شهده العقد الأخير من تطورات وأحداث ألقى بظلاله على ساحة العلاقات التركية الإسرائيلية.

فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا أخذت العلاقة التركية – الإسرائيلية تسير في منحى من الفتور والتراجع إلى أن وصلت حد التوتر إثر الانتقادات التركية للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وخصوصا بعد اعتدائها المتكرر على قطاع غزة، وأول هذه الاعتداءات كان في نهاية العام 2008 - 2009، وصولا إلى اعتداء الجنود والقوات الإسرائيلية على سفينة مرمرة التركية المتجهة صوب قطاع غزة في المياه الدولية في مايو - أيار 2010، حيث نتج عن هذا الهجوم تسعة قتلى أترك وإصابة آخرين على متن السفينة، وآخر ذلك العدوانان اللذان شنتهما إسرائيل في الأعوام 2012 و2014 على قطاع غزة.

لقد أضفى الاعتداء على سفينة مرمرة التركية مزيدا من التوتر على صعيد العلاقة التركية الإسرائيلية عليه وخاصة بعد أن طردت تركيا السفير الإسرائيلي، وقد وضعت الحكومة التركية شروطا محددة لعودة هذه العلاقات إلى طبيعتها، وقد أجرت إسرائيل العديد من المحاولات لتجاوز الأزمة

عبر العديد من الوساطات من بعض الجهات الدولية لرأب الصدع، وقد استطاعت هذه الوساطات والمحاولات أن تحدث تقدماً وانجازاً في حل الأزمة بين البلدين وتمثل ذلك في موافقة إسرائيل على الاعتذار إلى تركيا، وبرغم ذلك فإن العلاقة بين الدولتين ما زالت تعاني من الفتور.

وسيحاول الباحث في هذه البحث تسليط الضوء على ملف العلاقات التركية - الإسرائيلية، وخصوصاً في العقد الأخير، كما سيجيب الباحث عن مستقبل هذه العلاقة ضمن دراسة جذور هذه العلاقة وأسباب قوتها والأطراف المستفيدة منها وما هي العوامل المساعدة والعوامل المؤثرة لتلك العلاقة؟ وما هي المصالح المشتركة التي ستحكم هذه العلاقة؟

2.1: موضوع الدراسة:

ستتناول هذه الدراسة في طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية، من خلال الوقوف على جذور هذه العلاقة وشبكة المصالح التي تحكم هذه العلاقة، والاطلاع على نقاط الخلاف بين البلدين، ولا سيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا منذ العام 2002.

3.1: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى استشراف مستقبل العلاقة التركية الإسرائيلية في ضوء الفتور الذي وصل إلى حد التوتر الذي يشوب هذه العلاقة منذ حرب العراق عام 2003م، وصولاً إلى أزمة سفينة مرمرة، وإهانة السفير التركي في إسرائيل والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، ولاسيما العدوان الأخير في عام 2014 وبقاء هذه العلاقة في حالة غير مستقرة حتى نهاية العام 2014.

وتعد هذه الدراسة أيضا محاولة أكاديمية تساعد في الإثراء المعرفي والأكاديمي تفيد الباحثين والمهتمين في هذا المجال، كما تعد إسهاما جديدا يضاف إلى المكتبة العربية، حيث أن هذه الدراسة ستضيف على الدراسات السابقة ما قد يكون جديدا في موضوع العلاقة التركية الإسرائيلية.

4.1: خلفية الدراسة:

تعود جذور العلاقات التركية الإسرائيلية التركية إلى عام 1949م، عندما اعترفت تركيا بإسرائيل كأول دولة إسلامية تقوم بهذا الاعتراف، ومن ذلك الوقت تم إنشاء علاقات دبلوماسية وسياسية بين تركيا وإسرائيل، أخذت هذه العلاقات تتطور تدريجيا في كافة المجالات، حيث تم تبادل السفراء والزيارات بين مسؤولي البلدين، إضافة إلى عقد العديد من الاتفاقيات التجارية.

واستمرت هذه العلاقات في التطور، حيث كانت السياسة الخارجية التركية في عدا مع المحيط العربي، مما ساعد إسرائيل على الاستفادة من هذه الأجواء لتعزز العلاقات الأمنية والاستخباراتية مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات أوجها في مارس 1996 وذلك بتوقيع اتفاق " التعاون العسكري الاستراتيجي " الذي شكل منعطفًا مهما في المعادلة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

5.1: مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث حول فهم العوامل والأسباب التي ساعدت في استمرارية ودفع العلاقات التركية الإسرائيلية أو عملت على توترها خلال الفترة 2002 - 2014، ولا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، إذ أن حزب الحرية والعدالة يحمل رؤية للسياسة الخارجية التركية تختلف عن الحكومات التركية السابقة وعن طبيعة الدور الذي يجب أن تلعبه تركيا على صعيد السياسة الخارجية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهذا ما ألقى بظلاله على العلاقات التركية الإسرائيلية.

6.1: أسئلة الدراسة:

كيف تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ العام 1949 حتى عام 2002؟

ما هو تأثير رؤية حزب الحرية والعدالة للسياسة الخارجية على العلاقة بين البلدين ؟

ما هي المصالح المشتركة بين البلدين ؟

ما هي عوامل الخلاف بين البلدين ؟

7.1: فرضية الدراسة:

إن الرؤية التركية للسياسة الخارجية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ستؤثر سلبا على العلاقة التركية الإسرائيلية، لا سيما أن تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تطمح إلى دور مختلف في سياستها الخارجية، وهذا الدور مبني على موقع تركيا الجيوسياسي والإرث التاريخي للامبرطورية العثمانية، ويعطي تركيا مكانة أكبر في الساحة الدولية.

8.1: أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على طبيعة العلاقات ونوعيتها بين الدولتين منذ العام 1945 حتى 2002.
- 2- استعراض رؤية حزب الحرية والعدالة للسياسة الخارجية خلال فترة الدراسة.
- 3- استعراض أهم المصالح المشتركة بين البلدين.
- 4- الوقوف على أهم نقاط الخلاف و التوتر بين الدولتين.

9.1: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تبدأ فترة الدراسة من العام 2002 وهو العام الذي وصل فيه حزب الحرية والعدالة إلى السلطة في تركيا حتى العام 2014.

الحدود المكانية: الدراسة تمت في فلسطين / جامعة القدس / معهد الدراسات الإقليمية.

10.1: منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في دراسته على:

1- المنهج الوصفي والذي يتضمن وصف الظروف وتسجيلها وتحليلها وتفسيرها،

وهذه الظروف التي تحيط بالعلاقة التركية - الإسرائيلية، من خلال الاطلاع على

الكتب والمجلات والوثائق والمواقع الإلكترونية التي تتناول هذه العلاقة.

2- النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: نظرا لقدرة هذه النظرية على تفسير الأسس التي تقوم

عليها العلاقات الدولية بين الدول.

11.1: استعراض عام لفصول البحث:

تناول هذا البحث العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال الفترة 2002 - 2014،

ويتكون هذا البحث من ستة فصول، بما فيها المقدمة وخلاصة البحث، يستعرض الفصل

الأول الإطار العام للبحث، المشكلة البحثية، مبرراته، أهدافه، حدوده الزمانية والمكانية،

الفرضيات الأساسية، والمنهجية العلمية التي اعتمد عليه البحث في التحليل.

أما الفصل الثاني فتناول استعراض الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث، ملقيا الضوء على فرضياتها وفصولها ونتائجها وتوصياتها.

أما الفصل الثالث فقد استعرض تطور العلاقات التركية من العام 1949 حتى العام 2002، مستعرضا العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال هذه الفترة.

وقد تناول الفصل الرابع رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية التركية، وأهم المصالح المشتركة بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 2002 إلى 2014، والمتمثلة في التعاون العسكري والأمني ومدى المستوى الذي وصل إليه هذا التعاون، كذلك تناول الفصل العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستمرار التعاون وازدهاره في بعض المراحل رغم التوترات السياسية، كذلك تم التطرق إلى أهم المشاريع المائتة المشتركة بين البلدين، والتي تم نقاشها ولم تنفذ حتى الآن.

أما الفصل الخامس فقد تناول أهم نقاط الخلاف بين البلدين، كالدعم الإسرائيلي للأكراد، وناقش الفصل القضية الفلسطينية وآثارها على العلاقات التركية الإسرائيلية، كذلك تم التطرق إلى العديد من الملفات الأخرى، كالغاز الطبيعي، والتقارب الإيراني، وصفقة طائرات بدون طيار وموقف اللوبي اليهودي في قصة مذابح الأرمن.

أما الفصل السادس وهو الخلاصة والنتائج بحيث يعرض الفصل خلاصة الدراسة وأهم النتائج التي برزت من خلال الدراسة، في محاولة لاستشراف مستقبل العلاقة التركية الإسرائيلية في الأيام القادمة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1.2: المبحث الأول: الإطار النظري

1.1.2: أولاً: تعريف المصطلحات

العلاقات الدولية: لمعرفة موضوع العلاقات السياسية الدولية، لابد من القيام بمراجعة تاريخ مواقف العلماء والباحثين الذين كتبوا بهذا الصدد منذ خمسين سنة.

يعرف فريدريك هارتمان مصطلح العلاقات الدولية " يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والافكار عبر الحدود الوطنية" ، ويعرفها رينولدز " انها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بين انواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات" ، بينما يرى دانيال كولارد بان دراسة العلاقات الدولية تضم " العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية" (حقي،2000،ص:12-13).

إن العلاقات الدولية تساعدنا في الكشف عن أفضل السبل التي تساهم في معرفة ماذا تريد الشعوب، ولماذا انتظمت في مجموعات معينة ولماذا سلكت هذا السلوك في التصرف، وقد عبر "سعد الدين حقي" عن مفهومه للعلاقات الدولية بأنها " ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي" (حقي،2000،ص:15).

السياسية الخارجية: بعد الاطلاع على تعريفات السياسة الخارجية فإن من الطبيعي أن تتعدد هذه التعريفات نظرا لطبيعة تعدد المدارس ونشأتها، وهنا نورد بعض التعريفات.

الاتجاه الأول: يعرفها على أنها "عبارة عن تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"، وهذا التعريف يتبناه من يركز على النشاط والأفعال وردودها التي تقوم بها الدولة وكيفية ممارستها بعلاقاتها وغيرها من الدول والظروف التي أثرت عليها، سواء كانت داخلية أم خارجية، وهي التي تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة.

أما الاتجاه الثاني: فيعرفها من خلال ربطها بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها خارج حدودها الإقليمية، كالتعريف الذي يقول أنها: "برنامج عمل الدول في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى هذه الدولة إلى تحقيقها، وتعكس مصالحها الوطنية".

أما الاتجاه الأخير: فيعرفها بقوله: "إنها التعريفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، أو من يعرفها بنفس الاتجاه على أنها: "القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات". (الشرطي، 2011، ص: 1-2).

وبدراسة العلاقات الدولية نجد بأن هذا الاتجاه لما يمثله من أهمية في عملية صنع القرار، وما يشكله من أهمية للعمليات التي تميز وضع السياسة الخارجية، أنها أكثر الموضوعات دراسة وتحليلاً وما يمثله القرار السياسي من قدرة على تحديد المواقف وفهمها، نجد أن هذا التعريف هو الأقرب إلى الدقة والشمولية، حيث أن السياسة الخارجية هي الخطط والبرامج التي تتبعها هذه الدولة، تجاه المحيط الإقليمي أو الدولي، كذلك فإن واضعي هذه السياسة هم الممثلون الرسميون للدولة والذين لهم الصلاحيات باتخاذ القرارات الملزمة، بالإضافة إلى أن العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الخارجية هي علاقة تأثير وتأثر متبادلة، خصوصاً وأن السياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق مجموعة من

الأهداف داخل هذه البيئة، وبالدرجة الأولى لما يرتبط بهذه السياسة وما يمثلها من تحقيق الأهداف المنشودة للدولة (حقي، 2000، ص:16).

2.1.2: ثانيا: نظريات الدراسة

بالنسبة لما يتعلق بالإطار النظري للدراسة وبعد الاطلاع على العديد من المنشورات والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة بشكل أو بآخر، يعتبر الإطار النظري للعلاقات الدولية هو الإطار الذي يساعد على فهم الظاهرة السياسية والعلاقات الدولية وهيكلها وتطورها وتفسيرها، لاسيما تحديد العوامل التي تؤثر فيها. وللدول أهداف ومصالح مختلفة تسعى تلك الدول إلى إتباع مسالك وطرق عدة لتحقيقها، وإلقاء الضوء على النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية، لأن جميع النظريات في العلاقات الدولية تؤكد على أنها قادرة ليس فقط على قراءة الأحداث الدولية، وإنما هي أيضا قادرة على التنبؤ بما سيحصل في المستقبل (gaddis,1992,p: 50). وليس من المنطقي القول أن نظرية واحدة تستطيع تفسير أحداث العلاقات الدولية، والنظريات الدولية تتداخل مع بعضها البعض في لحظات تاريخية معينة، فالدراسة تناولت فترة تحولات مهمة على صعيد السياسة الخارجية التركية، وما شمل المنطقة من تحولات إقليمية سوء من الحرب على العراق، أو فوز حركة حماس بالأغلبية البرلمانية التشريعية في فلسطين وما تلى ذلك من فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حركة حماس، وانتهاء بما أطلق عليه ثورات الربيع العربي وتدهور الأوضاع في بعض البلدان العربية لا سيما ما يدور في سوريا من حرب أهلية (حقي، 2000، ص:71). وهناك إجماع لدى غالبية دارسي العلاقات الدولية بأن النظرية الأقدر على تفسير مجريات ذلك هي النظرية الواقعية، فالنظرية التي تم تبنيها في هذه الدراسة هي النظرية الواقعية التي تفسر العلاقات بين الدول بناء على زيادة القوة للحفاظ على البقاء عن طريق تحقيق المصالح، فالنظرية الواقعية تنطلق من الافتراض الذي يتمحور حول الطبيعة الإنسانية التي ينظر إليها عبر منظور سلبي، فهذه الطبيعة الإنسانية تحت

الإنسان على السيطرة والقوة، وبسبب ذلك فالعلاقات الإنسانية هي علاقات من أجل القوة. والمنظرون الرئيسيون في النظرية الواقعية ابتداء من (مورجنثا) ينطلقون من الافتراضات التي افترضها كل من (نيوسيدس) و(مكافيللي) و(هوبز) فيما يتعلق بالصراع من أجل القوة، فيحاول القوي أن يسيطر على الضعيف، ولهذا يلجأ كل طرف إلى القوة المادية، وذلك من منطلق الحفاظ على الحياة بما يتطابق ومهمتهم الطبيعية (laferrer,1999,p:88) . ومن جانب آخر وحسب وجهة نظر الواقعية في العلاقات الدولية التي تعتبر مركز العلاقات ما بين الدول، فالدول في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة، ودور الدولة في هذه الحالة يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى، وهذا مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، مما يفرض على الدولة أن تزيد من محددات قوتها حتى تستطيع حماية نفسها ومصالحها، كما أنها بحاجة إلى قرارات عقلانية حول الأمن والهدف من ذلك هو سعيها لتعزيز مصالحها (Donnelly,2000,p:32) . وهكذا فالدول تسعى دوماً إلى تعزيز قوتها، ومن أبرز من تحدث عن ذلك (مورجنثا) الذي أكد أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما القوة والمصلحة، وأن الدول تسعى دوماً للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، كما أن التفسير حول السؤال لماذا تسعى الدول للبحث عن القوة يرتبط بطبيعة الإنسان، فالإنسان يبحث عن القوة إما بوصفها غاية أو بوصفها وسيلة، وأن سلوك الدولة هو مجرد امتداد لسلوك الإنسان، وترى الواقعية بأنه إذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها، فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وإذا لم تقم الدول بذلك في الوقت الذي تقوم به دول أخرى فإنه سيكون محكوماً عليها بالانحدار وحتى الاندثار. وهذا ما يؤيده (هوبز) الذي ينطلق من مقولة "أن الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعاً في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه أو طمعا في المجد" (حقي، 2000،ص: 93)

وهنا فإن زيادة القوة للدولة تكمن في الحفاظ على بقائها بالعمل على تأمين مصالحها، وبالتالي تسعى تركيا وهي في طور بناء دورها الخارجي ان تعتمد على مشروعها الاقتصادي وواقعها الجيوسياسي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وقد سعت تركيا في وقت سابق لتحقيق مصالحها من خلال توطيد علاقتها مع إسرائيل والمتمثلة بالتعاون العسكري والأمني والاقتصادي، وهي اليوم تسعى إلى دور مختلف لها تماما في المنطقة، لكن ضمن الحسابات والمصالح الواقعية مع إسرائيل، كما أن إسرائيل سعت لتحقيق مصالحها في تطوير علاقتها مع تركيا في سياق التحالف مع دول ذات وزن في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما دولة إسلامية كتركيا من اجل تحقيق أهدافها في البحث عن الحليف الاستراتيجي لتحقيق أمنها.

أما عند تناول محددات العلاقة وتطور تلك العلاقات في إطار وجود علاقات تركية غربية وعلاقات إسرائيلية غربية وأمريكية وعلاقات تركية شرق أوسطية وفلسطينية، فإننا نتحدث هنا عن نظرية اللعبة التي كان من المساهمين في تطويرها (مارتن شويبك وأوسكار مورغن ستيرن وكارل دويتس)، فالدول ضمن هذه النظرية تسعى إلى محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وتقوم النظرية على أسس ثلاثة ألا وهي:

أولا: بحيث أن لكل دولة أولويات وخيارات وأمامها فرص لاختيار بدائل متاحة الأهداف، بحيث تسعى كل دولة لتحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من المكاسب وتقليل الخسائر.

ثانيا: التي تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن الدولة من تحقيق تلك الأهداف، والسلوك العقلاني يعني بأن كل دولة في السياسة الدولية وكل دولة تمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة وتقرر الدول سياستها وفقا لذلك (حقي، 2000، ص:124-126). وهذا يعني أن كل الأهداف والمصالح تنصدر التأثير على تطوير العلاقات التركية الإسرائيلية.

و بعد استعراض المصطلحات الأساسية الواردة في هذا البحث من المهمّ الإشارة إلى أنه ومن وجهة نظر الباحث فإنّ "النظرية الواقعية" في العلاقات الدولية تلعب دوراً أساسياً في تفسير العلاقات التركية الإسرائيلية، وهذا ما يبدو في إدارة تركيا لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل، حيث ان هذه العلاقات تطورت وتضاعفت في حكم حزب العدالة والتنمية في ظل توتر العلاقات السياسية بين البلدين، كما أن نظرية "اللعبة" تفسر "التفاهات" التي تحصل بين الطرفين بغرض عدم وصول أي من الطرفين إلى اتخاذ مواقف غير محسوبة.

2.2: المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد البحث والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات التركية - الإسرائيلية والتي تعد الإطار المرجعي للدراسة، سيتم استعراض مجموعة من الأدبيات ذات الصلة بالبحث وإلقاء الضوء من خلالها على ما تناولته فيها من أهداف ومحاوِر ونتائج وتوصيات.

1-دراسة (رمزي الحموز،2013)بعنوان: "العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات التركية الإسرائيلية والتحويلات لتي شهدتها العلاقات في ظل حزب العدالة والتنمية خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2012، واعتمدت الدراسة على النظرية الواقعية في تحليل العلاقة بين البلدين، واعتمدت أيضا على المنهج التاريخي في تحليل العلاقات التركية الإسرائيلية.

كان من نتائج تلك الدراسة أن طبيعة التحويلات المهمة التي طرأت على العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية تمثل ميل الجانب التركي إلى مساندة القضية الفلسطينية على حساب العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية، وبالرغم من ذلك فإن طبيعة العلاقات الاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الجانبين قد تطورت.

2-دراسة: رائد أبو مطلق (2011) بعنوان: (العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002 - 2010م).

تناولت هذه الدراسة اثر العلاقات التركية -الإسرائيلية خلال الفترة 2001 - 2010 م على القضية الفلسطينية في مجالاتها المتعددة وأبعادها المختلفة، واعتمدت الدراسة على توصيف المعطيات الداخلية والخارجية وتحليلها حيث أسهمت في تطور العلاقات بين البلدين، كذلك

استخدمت المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونظرة التوازن للمساهمة في فهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية -الإسرائيلية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العلاقات التركية - الإسرائيلية قبل العام 1993 قد أثرت سلبا على القضية الفلسطينية، أما بعد اتفاقية أوسلو، فقد أصبحت القضية الفلسطينية عاملا مؤثرا في العلاقة بين البلدين وتعزز هذا العامل ف ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها السعي لإبقاء الدعم التركي للقضية الفلسطينية مستمرا ومحاولة تفعيل هذا الدور.

3-دراسة: يسري الغول (2011) بعنوان: (اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الإسرائيلية).

تتحدث هذه الدراسة حول مدى الأثر الذي أحدثه صعود حزب العدالة والتنمية التركي ذي الجذور الإسلامية على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية، بعد فوزه بالانتخابات التشريعية عام 2002م وتولييه مقاليد السلطة.

اعتمدت الدراسة على تحليل المعطيات التي أسهمت في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية بجوانبها الداخلية والخارجية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وكذلك المنهج الاستقرائي التحليلي في محاولة لاستقراء واقع العلاقات بين البلدين ومستقبلها أيضا.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك محددات داخلية وخارجية دفعت بتطور العلاقات بن البلدين في ظروف داخلية وإقليمية معينة، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا لم تعد العلاقات التركية -الإسرائيلية بالأهمية التي كانت عليها سابقا.

4-دراسة (رنا عبد العزيز خماش،2010): بعنوان، " العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على

المنطقة العربية "

تعتبر هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية، وأثرها على المنطقة العربية من خلال استلهاهم الماضي وتحليل الحاضر بهدف استشراف مستقبل تلك العلاقات خلال العقود القادمة. فقد قامت الدراسة بتحديد مسار العلاقات بين البلدين صعودا وهبوطا حتى دخلت في مرحلة فتور شديد، لتعاقب بعض الأحداث منها: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في العام 2000، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وتداعياتها، وما ترتب عليها من غزو أمريكي لأفغانستان في عام 2001، ثم احتلال العراق عام 2003، ثم تولي حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات والجذور الإسلامية للسلطة في تركيا عام 2002، ومن ثم تلاقي المصالح التركية - العربية جراء الإحلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر.

كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات التركية - الإسرائيلية، لتكوين صورة واضحة حول طبيعة تلك العلاقات وحقيقتها، وأسبابها ودوافع إقامتها، وأهدافها وأبعادها المختلفة: السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية. إذ أن كلا من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب، أهمها العسكرية والأمنية والاقتصادية، واعتمدت الدراسة على توضيح دور تركيا لفهم هويتها الحديثة، بعد أن كانت تعتبر نفسها غربية أوروبية، الأمر الذي دفعها إلى التحالف مع إسرائيل.

5-دراسة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تقرير معلومات رقم 17(قسم الأرشيف

والمعلومات،2010)بعنوان: "تركيا والقضية الفلسطينية "

تسلط هذه الدراسة الضوء على المسار التاريخي للعلاقة التركية بالقضية الفلسطينية، وتطور العلاقة التركية - الإسرائيلية على المستويات الثلاثة: السياسي، والعسكري، والاقتصادي. كما تتناول

الدور التركي الجديد في القضية الفلسطينية، انطلاقاً من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وأثره في تحول السياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والمصالحة الوطنية الفلسطينية. وتحدث أيضاً عن الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية كانون الأول/ديسمبر 2008م، معرجاً على جلسة منتدى دافوس الذي شهد مشادة كلامية بين رئيس الوزراء التركي والرئيس الإسرائيلي. وتختتم الدراسة بالحديث عن حصار غزة والموقف التركي الرسمي والشعبي منه، والمساعدات والمحاولات التركية لفك الحصار، التي كان أبرزها الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية لكسر حصار غزة، الذي كان ينقل مساعدات إنسانية لقطاع غزة، والذي سبب توتراً غير مسبوق في العلاقة بين تركيا وإسرائيل.

6- دراسة (عبد الناصر محمد سرور، 2008) بعنوان: (التعاون الإسرائيلي - التركي في

السياسة المائية خلال عقد التسعينيات) تستعرض هذه الدراسة أوجه التعاون التركي-الإسرائيلي في المجال المائي خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، مع تسليط الضوء على أهداف كل من أنقرة وتل أبيب، وأهم الأدوات التي اعتمدت عليها الدولتان لأجل ذلك، كما تسعى الدراسة إلى إبراز التداعيات السلبية المتعددة التي تعرضت لها سوريا والعراق وخصوصاً الأمن المائي والغذائي والتنمية.

واستندت الدراسة إلى فرضية رئيسية، مفادها أن السلوك التركي والإسرائيلي فيما يتعلق باستثمار المياه كورقة سياسية، حقق نجاحاً ملموساً خلال عقد التسعينيات، نتيجة غياب استراتيجية عربية شاملة، بوجه عام وغياب التنسيق المشترك بين العراق وسوريا بشكل خاص، كما اعتمدت الدراسة في طرحها على منهج تحليل السلوك السياسي ودور العامل الخارجي في التأثير على مواقف الدول، إلا أن هذه الدراسة قد عالجت جانب التعاون المائي بين البلدين دون الأخذ بالاعتبار ظروف إمكانية تحقيق هذه المشاريع على أرض الواقع.

7- دراسة (إبراهيم يوسف عبيد، 2008) بعنوان: "تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية وتداعياتها (1991-2001)".

تتناول الدراسة تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية وتداعياتها 1991-2001، منذ التطور التاريخي للعلاقات التركية - الإسرائيلية وتداعيات ذلك التطور خلال الفترة الواقعة بين 1991 حتى 2001، كما تستعرض تطور العلاقات بين البلدين منذ عام 1949، فقد تناولت الدراسة العلاقات السياسية ابتداء من عام 1991، حيث تطرقت إلى أبرز القضايا السياسية بين الجانبين والمتمثلة في الموقف من القضية الفلسطينية وعملية السلام، وكذلك التغلغل الإسرائيلي في كردستان العراق ومدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى استعراض المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودور إسرائيل في تحقيق هذا المسعى، كما أبرزت الدراسة العلاقات الثنائية وموقف البلدين من فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

استخدمت الدراسة المناهج التالية، منهج السياسات الخارجية المقارنة كي يساهم في فهم السلوك الخارجي للدول تجاه بعضها البعض، واستخدمت أيضا المنهج التحليلي الاستقرائي. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العلاقات التركية - الإسرائيلية نشأت وتطورت بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة ببيئة كل منهما (الداخلية والإقليمية والدولية)، كما شكلت هذه العلاقات خطرا على الأمن القومي العرب.

1.2.2: التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العلاقات التركية - الإسرائيلية من جوانب مختلفة، فدراسة (رائد ابو مطلق) تناولت العلاقة التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002 - 2010، واستعرضت الدراسة نشأة العلاقات التركية - الإسرائيلية في (إطار تاريخي) ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم العدالة والتنمية، بالإضافة إلى أهم التحديات التي واجهتها، واثار

هذه العلاقات على القضية الفلسطينية، وأن هذه الدراسة قد اعتمدت على السرد التاريخي للعلاقة بين البلدين في سياق العوامل الداخلية والخارجية دون التركيز على أسباب التوتر أو الاتفاق بين البلدين.

أما دراسة يسري الغول بعنوان " أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقة التركية الإسرائيلية"، فقد استعرضت الدراسة جذور العلاقة في سياقها التاريخي، منوهة إلى أهم ميادين التعاون المشترك، وعالجت بشكل مفصل الواقع الداخلي التركي بأحزابه ومركباته والسياسية، ثم ناقشت العلاقة ومستقبل العلاقة بين البلدين دون الدخول في تفاصيل أسباب تطور العلاقة قبل حكم حزب العدالة والتنمية وأسباب تراجع العلاقة في حكم العدالة والتنمية.

دراسة (رنا عبد العزيز خماس) بعنوان، "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، فقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات التركية -الإسرائيلية من خلال دراسة أسباب إقامتها ودوافعها وأهدافها وأبعادها المختلفة مع بحث اثر هذه العلاقة على المنطقة العربية في سياق العوامل والبيئة الخارجية لهذه الدراسة، وناقشت التحديات التي تواجه العلاقة بين البلدين ومستقبل العلاقة هذه العلاقة في سياق فرضيات التوتر والتنافس أو التعاون الوثيق، وفي تقديري أنه قد يكون من الصعب معالجة العلاقة التركية -الإسرائيلية في هذا السياق.

أما دراسة (الحموز) فقد ركزت على دور حزب العدالة والتنمية والأعمال والإصلاحات الداخلية التي قام بها الحزب على صعيد الدولة التركية، كما تناولت رؤية حزب العدالة والتنمية وسياسته وخصوصا في السياسة الخارجية ومساندتها للقضية الفلسطينية، و تناولت الرسالة العلاقات التركية الإسرائيلية في إطار توازن المصالح بين البلدين.

أما الدراسات التالية: دراسة (قسم الأرشيف والمعلومات) بعنوان "تركيا والقضية الفلسطينية ودراسة (إبراهيم يوسف عبيد)، بعنوان "تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية وتداعياتها

(1991-2001)"، ودراسة (عبد الناصر محمد سرور) بعنوان، التعاون الإسرائيلي - التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات، فهذه الدراسات تناولت العلاقة التركية - الإسرائيلية في جوانب محددة، وليس في استعراض واسع للعلاقة فالدراسة الأولى عالجت العلاقة التركية - الإسرائيلية من خلال استعراض القضية الفلسطينية، أما الدراسة الثانية، فقد عالجت العلاقة التركية - الإسرائيلية لكن في فترة زمنية قبل فترة البحث، وأما الدراسة الأخيرة فتناولت العلاقة التركية - الإسرائيلية في من جانب التعاون المائي المشترك بين البلدين، دون الأخذ بالاعتبار التطورات السياسية التي طرأت على العلاقة بين البلدين.

تمتاز هذه الدراسة بأنها في فترة زمنية جاءت بعد تطورات هائلة في المحيط الإقليمي لكل من تركيا وإسرائيل، وخصوصا ما شهده الوطن العربي منذ مطلع العام 2011 بما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي"، وأثر التطورات والتغييرات في المنطقة والأنظمة السياسية على العلاقة التركية - الإسرائيلية.

الفصل الثالث: تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية 1949 - 2002

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن العلاقات الاقتصادية والعسكرية التركية الإسرائيلية 1949 -

2002

المبحث الثالث: التعاون المائي بين تركيا وإسرائيل اقتراحات متعددة ومشاريع لم تنفذ

تمهيد: سارت العلاقات التركية الإسرائيلية في مستويات عدة منذ إقامتها، فكانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949م، وجاء هذا الاعتراف التركي بعد أن كانت تركيا تعيش في حالة تباعد ونفور مع العالم العربي ورغبة في التقرب نحو الغرب، إذ اعتبرت تركيا أن اعترافها بإسرائيل سيعمل على تحسين علاقتها مع الغرب، وخصوصا مع الولايات الأمريكية المتحدة، وظل هذه العلاقات تسير ما بين مد وجزر حسب الأوضاع السياسية المحيطة بالطرفين، فأحيانا توترت هذه العلاقات وأحيانا وصلت إلى مرحلة الحلف الاستراتيجي.

تحولت طبيعة مسيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وذلك بسبب تبني الحزب لسياسة خارجية مختلفة عما كان يتبعها أسلافه من الأحزاب التركية التي تحكم تركيا.

في هذا الفصل ستعرض الدراسة لمسيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية على مرحلتين، الأولى من العام 1949 وحتى العام 2001، والمرحلة الثانية من العام 2002 وحتى العام 2014 فترة حكم حزب العدالة والتنمية

1.3: المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية 1949

2002 -

مقدمة:

جاء الاعتراف التركي بدولة إسرائيل بعد أسبوع واحد من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل لتكون أول دولة إسلامية تعترف بقيام دولة إسرائيل، وانطلقت المبادرة التركية في هذا الإطار

رغبة منها في أن تحصل بهذا الاعتراف على الدعم الغربي والأمريكي إذ اعتبرت تركيا أن العلاقة مع إسرائيل ستسهم في هذا الإطار (الغول، 2011، ص:17).

بادرت إسرائيل إلى إقامة علاقات سياسية مع تركيا في العام 1949 بعد فترة قصيرة من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، حيث كانت الأخيرة تبحث عن أوراق اعتماد لها كي تسوق نفسها كدولة طبيعية في المنطقة تعيش أزمة الاعتراف والقبول بها ككيان أمر واقع في قلب منطقة غريبة عنها ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

قررت تركيا وإسرائيل القيام بخطوات تنفيذ إجراء العلاقات الدبلوماسية، واتفقتا على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، حيث عينت إسرائيل "فيكتور اليعيزر" قنصلا عاما و"الياهو ساسون" وزيرا مفوضا لها في أنقرة عام 1949، بينما عينت تركيا في عام 1950 سفيرا فوق العادة لها في تل أبيب وافتتحت سفارة لها في آذار 1 مارس 1950 (السبعوي، 1998، ص:19).

1.1.3: تطور العلاقة التركية - الإسرائيلية

تطورت العلاقات التركية الإسرائيلية وخصوصا في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي "دافيد بن غوريون"، حيث زار بن غوريون أنقرة سرا عام 1958، والتقى رئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" وتم الاتفاق بينهما على القواعد الأساسية للشراكة بين البلدين والقيام بحملات علاقات عامة للتأثير على مواطني الدولتين لقبول العلاقات فيما بينهما (الغول، 2011، ص:18). وكان من ثمره هذا التطور أن هاجر حوالي 34 ألف يهودي تركي إلى إسرائيل في تلك الفترة، وقد ظهر الموقف التركي بوضوح في دعمه لإسرائيل عندما أيد الموقف الإسرائيلي بمنع مصر مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس (أبو مطلق، 2011، ص:25).

حافظت تركيا و إسرائيل على علاقات وصلات سرية في هذه المرحلة نتيجة لعداء القوى الإقليمية الأخرى، فقد رغب القادة العسكريون والمسؤولون الأمنيون في البلدين إبقاء اجتماعاتهم ولقاءاتهم تسير بشكل سري، إذا كانت هناك اجتماعات دورية كل ستة أشهر لتبادل المعلومات والمعطيات والتحليلات للسياسية خاصة بين رؤساء الاستخبارات العسكرية بين البلدين (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:26).

كان للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 تأثيره السلبي على هذه العلاقة، إذ دعا استياء الرأي العام التركي من هذا العدوان الحكومة التركية بسحب سفيرها من نل أبيب ردا على هذا العدوان، مما أدى إلى انخفاض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثان (أبو مطلق، 2011، ص:25).

شهد العام 1958 تغيرا في السياسة التركية، و ذلك اثر صعود موجة من التحولات القومية العربية لا سيما بعد خسارة حليفها المملكة الهاشمية في العراق، وإسقاط حلف بغداد الذي كانت تركيا طرفا مهما فيه، وازدياد قوة مصر الناصرية والتوجهات السورية، مما دفع تركيا إلى التناغم بشكل أكبر مع إسرائيل ضمن خطة بن غوريون والتي أطلق عليها مصطلح "حلف الأطراف" التي تهدف إلى إعادة ترسيم حدود العلاقة الإسرائيلية مع دول ما وراء السياج، والتي تضم تركيا وإيران وإثيوبيا (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:27).

2.1.3: تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية

في منتصف الستينيات تأثرت العلاقة التركية - الإسرائيلية وخاصة العلاقة السرية العسكرية الخاصة بفعل اللوبي التركي الداعي إلى الانفتاح اكبر على العرب والدول العربية، خاصة بعد حاجة تركيا إلى الأصوات العربية الداعمة لها في الأمم المتحدة، حيث التصويت على المشكلة القبرصية

التي تعدها تركيا جزءا منها (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:28). وبعد حرب عام 1967 أيدت تركيا موقف العرب وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، كما صوتت تركيا ضد ضم القدس الشرقية لإسرائيل، وبرغم هذه التوترات إلا أن تركيا رفضت في 1969 قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وذلك ردا على إحراق المسجد الأقصى (الغول، 2011، ص:18).

ازداد التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية بعد اجتياح إسرائيل جنوب لبنان عام 1982م حيث أعربت تركيا عن معارضتها لهذا الاجتياح، وطالبت إسرائيل مجددا بضرورة الانسحاب من الأراضي العربية (أبو مطلق، 2011، ص:26).

لكن الأمور سارت على عكس الرغبة التركية، إذ لم تحصل تركيا على الدعم السياسي من الدول العربية في الأمم المتحدة بخصوص قبرص ولم تستطع أن تستقطب استثمارات عربية من دول النفط، وكانت هذه عوامل الرجوع إلى توثيق العلاقة مع إسرائيل وأمريكا في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:28).

3.1.3: علنية الاتفاقيات

في عام 1983 رفعت تركيا درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل مرة أخرى وتبادل السفراء، وتعددت زيارات وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل، حيث كانت أنقرة تقترب أكثر فأكثر من تل أبيب متحررة نسبيا من الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه حتى ذلك الوقت، حيث لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل، بل تبعتها مصر بعد أن بدأت العلاقات الدبلوماسية، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، بين الطرفين، وعندما تم التبادل الدبلوماسي بين مصر وإسرائيل عينت تركيا مفاوضا لها في إسرائيل عام 1986م وعينت سفيرا قائما بالأعمال في تل أبيب، وهذا بدوره

أدى إلى دفع العلاقة التركية الإسرائيلية إلى مزيد من التقارب، وذلك في ظل تدهور العلاقة ما بين سوريا وتركيا نتيجة دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني (درويش، 2002، ص: 140).

ويرى الباحث أن العلاقات التركية - الإسرائيلية تميزت في فترة التسعينيات بعلنية الاتفاقيات التي نظمت نتيجة لعوامل متعلقة بتركيا أكثر منها بإسرائيل، ومن هذه العوامل نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات الأمريكية كقوة عظمى رئيسية، وضعف الحضور العربي خاصة بعد البدء بعملية السلام بين العرب والإسرائيليين، لم تتأثر العلاقة بين البلدين رغم العديد من العوامل الداخلية والخارجية، فقد صمدت هذه العلاقة خلال حكم نجم الدين أريكان وحزب الرفاه الإسلامي، وعلاقة تركيا بالعرب، ناهيك عن تفاعل إسرائيل مع اليونان وقبرص (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص: 29).

أخذت السياسة التركية المتبعة منذ فترة طويلة بالحفاظ على التوازن بين العرب وإسرائيل تقريبا تنهار منذ نهاية حرب الخليج الثانية، فقد لاحظت الدولة التركية أن مستوى التجارة مع الدول العربية قد انخفض بشكل ملحوظ وتدننت الصادرات التركية إلى الدول العربية من 47% من مجمل صادراتها في العام 1982 إلى أقل من 12% في العام 1994، كما وفرت جمهوريات آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مصدرا بديلا للنفط والغاز والأسواق للسلع التركية (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص: 30).

4.1.3: محاولة الانضمام للاتحاد الاوروري

كان هناك حرص تركي دائم على محاولة الانضمام إلى الاتحاد الاوروري، ويأتي هذا الحرص في سعي تركيا إلى معالجة كثير من القضايا الداخلية والخارجية والتي تتعلق بطموح الأتراك في رغبة بلاهم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لان من شان ذلك أن يساهم في حل مشاكلهم

الاقتصادية والسياسية، في المقابل رفض الاتحاد الاوروري قبول عضوية تركيا في هذا الاتحاد لأسباب سياسية تتعلق بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأسباب اقتصادية تتعلق بالعجز الدائم في ميزان تركيا التجاري (إدكيدك، 2011، ص: 50-51).

سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع إسرائيل رغبة في أن تلقى تركيا الدعم الإسرائيلي والأمريكي من خلال الضغط على حلفائهم في الاتحاد الأوروبي لقبول طلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان التصور التركي أن تعزيز العلاقات مع إسرائيل سيفتح لها البوابة الغربية، ولكن هذا الأمر لم يتحقق حتى اليوم.

5.1.3: نموذج العلاقة التركية الإسرائيلية

لا شك أن نموذج العلاقة التركية هو نموذج غريب يحمل في طياته العديد من التناقضات، فمن جهة تجتمع المصالح بين البلدين من كل الاتجاهات من حيث التبادل التجاري والتعاون العسكري والأمني، ومن جهة أخرى يجتمع الطرفان على التناقض مع المحيط العربي، فكل منهما عداوات وخصوصاً مع بعض الدول العربية في الشرق الأوسط وكناتهما صديقتان لأمريكا بالرغم من أنهما مختلفتان ثقافياً ودينياً وكناتهما تسعيان للحصول على دعم اللوبي اليهودي الضاغط لمصلحته في الكونغرس الأمريكي والمؤسسات السياسية والمجتمعية الأخرى في الولايات الأمريكية المتحدة.

6.1.3: بداية تأييد المواقف العربية

تبلور الموقف التركي بشكل واضح تجاه القضايا العربية عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، بعد حرب حزيران - يونيو 1967 بين العرب وإسرائيل، حيث رفضت تركيا السماح للولايات الأمريكية باستخدام أراضيها في أثناء الحرب لمساعدة إسرائيل، وطالبت بشكل صريح وعلني بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها، وحل القضية الفلسطينية، كما رفضت

الانضمام إلى الدول التي طالبت بفتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، وأيدت قرار 242 الذي نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وبذلك بدا وكأن تركيا تظهر موقفا إيجابيا تجاه العرب، ومبكية في الوقت ذاته الحفاظ على علاقة قوية مع إسرائيل (أبو مطلق، 2011، ص:26).

تأثرت سياسة تركيا مع إسرائيل نتيجة لاعترافها بالدولة الفلسطينية عند إعلانها عام 1988م، وتفجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، حيث أخذت السياسة التركية تميل نحو الفلسطينيين. حاولت تركيا لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل أثناء مسيرة السلام، وقد ساعدت محادثات السلام في مدريد عام 1991 بين العرب وإسرائيل تركيا أن تحافظ على علاقة متوازنة بين العرب وإسرائيل، فقد رفعت علاقاتها الدبلوماسية مع فلسطين وإسرائيل إلى درجة سفير بعد اتفاق أوسلو (عبيد، 1998، ص:49).

7.1.3: تغير منحى العلاقة التركية - الإسرائيلية

ارتبطت تركيا منذ العهد العثماني بفلسطين ارتباطا يستند إلى العاطفة الدينية من منطلق المكانة الدينية والروحية التي تمتاز بها أرض فلسطين. وكانت القضية الفلسطينية حاضرة على طول مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية منذ إقامتها، وبعد أن تولى حزب العدالة والتنمية قيادة البلاد في تركيا اخذ القضية الفلسطينية دورا واهتماما أكبر في السياسة الخارجية التركية، وقد وصل هذا الاهتمام إلى حد التوتر في العلاقات التركية بسبب القضية الفلسطينية، منذ فرض الحصار على قطاع غزة وما تلاه من اعتداءات وحروب إسرائيلية على غزة، ولا زال الساسة الأتراك يعلنون أن لا عودة للعلاقات التركية الإسرائيلية السابق عهدا إلا بفك الحصار عن قطاع غزة.

كان لاندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 م على إثر الزيارة التي قام بها عضو الكنيست الإسرائيلي آنذاك "أريئيل شارون" إلى الحرم القدسي الشريف تأثير واضح في تراجع العلاقات الإسرائيلية - التركية، إذ أيدت تركيا في الأمم المتحدة لصالح مشروع القرار الذي يدين فيه إسرائيل باستخدام الأسلحة المفرطة ضد الفلسطينيين، علما أن هذا القرار تقدمت به المجموعة العربية، وقد عبر عن هذا التوتر أحد المسؤولين الإسرائيليين في إحدى زيارته لتركيا في أكتوبر عام 2001 عندما قال: " إن التصويت التركي جاء مفاجئا لإسرائيل"، وقد انتقد وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية آن ذاك "ألون ليل" التصويت التركي على هذا القرار حين قال: " إن إسرائيل كانت تتوقع من تركيا المرشحة للاتحاد الأوروبي أن تصوت بشكل يتماشى مع الخط العام للتصويت الأوروبي، وأن تتصرف بطريقة أكثر أوروبية بالنزاع في الشرق الأوسط"، وقال أيضا: " أننا اعتقدنا بأن تركيا لن تصوت على النحو الذي كانت تفعله في الستينيات والسبعينيات عندما كانت تصوت بشكل تلقائي لصالح الدول العربية" (عبيد، 2008، ص:50).

وفي تشرين ثاني /نوفمبر 2001، رفض رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد وصف الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بالإرهابي أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي آن ذاك أريئيل شارون لأنقرة (خماش، 2010، ص:118). إلا أن الاتصالات السياسية عادت بين البلدين في نهاية العام 2001م بالرغم ما أصاب العلاقات السياسية التركية -الإسرائيلية من فتور وتراجع مع بداية انتفاضة الأقصى، حيث قام وزير الجيش الإسرائيلي بنيامين بن اليعيزر بزيارة إلى تركيا، تبعه رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز والتي مهدت بدورها لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون، وعلى الرغم من كل الإشكالات التي رافقت العلاقة التركية -الإسرائيلية، فإن وجود الأهداف والمصالح المشتركة بين البلدين ظلت السمة الأبرز لهذه العلاقة والراعي له (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:30).

يرى الباحث ومن خلال ما تقدم من معطيات حول واقع العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة 1949م حتى 2002م، أن كل طرف سعى لتحقيق مصالحه من خلال تعزيز العلاقة مع الطرف الآخر، واستفاد كل طرف من عزلة الآخر فإسرائيل التي تعيش اعتبرت جسما غريبا في منطقة الشرق الأوسط وجدت في البوابة التركية منفذا لها من هذه العزلة، وأما تركيا التي عاشت حالة خصومة مع الجوار العربي وجدت في البوابة الإسرائيلية طريقا لها نحو الغرب، وبالتالي تشكلت العلاقات وتطورت بين البلدين في ضوء التقاء المصالح بين البلدين وواقع محلي ودولي إقليمي مشجع لها.

2.3: المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن العلاقات العسكرية والاقتصادية التركية

الإسرائيلية 1949 – 2002

1.2.3: العلاقات العسكرية

توجهت تركيا لشراء الأسلحة من إسرائيل بعد أن منعت أوروبا تركيا من شراء الأسلحة منها نتيجة قمعها وتعاملها القاسي مع حزب العمال الكردستاني. وكان هذا عنصرا مهما في تقارب العلاقات مع إسرائيل في فترة التسعينيات، كذلك شجعت اتفاقية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل عام 1993 واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام 1994 تركيا لأن توسع علاقاتها مع إسرائيل بشكل أكبر (أبو مطلق، 2011، ص:29).

قام رئيس الوزراء التركي "سليمان ديمرل" بزيارة إلى إسرائيل في آذار مارس 1996، وتم خلال هذه الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات المهمة في المجال الاقتصادي والمجال الأمني والعسكري، وقد تضمن اتفاق عام 1996 برنامجا خاصا للتدريب العسكري والزيارات الميدانية العسكرية والمناورات المشتركة ونقل الخبراء العسكريين وتبادل التكنولوجيا العسكرية، كما تضمن الاتفاق إعطاء فرص كبيرة لسلاح الجو والبحر الإسرائيلي لإجراء تمارين مشتركة، وقد شكل هذا الاتفاق خطرا استراتيجيا على دول المنطقة وخصوصا سوريا وإيران وقبرص (AmikamNachmani, meforum, 1998)

كان التقارب بين الجيشين واضحا خاصة سلاح الطيران، إذ تبادل الطرفان المعلومات حول تصنيع السلاح، وقد استخدمت إسرائيل المجال التركي لإيصال المساعدات الأكراد شمال العراق في فترة حكم الشاه، وعلى الرغم من اهتمام تركيا بالمشروع النووي الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل تحفظت عن إعطاء معلومات حول التكنولوجيا النووية (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:28).

كذلك جرت في الفترة الواقعة بين 1996-2003 عدة مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين بمعدل ثماني مرات كل عام ولمدة أسبوع كامل في كل تمرين عسكري، وقد سمحت هذه التمارين للطيارين العسكريين التعرف على منطقة البحر الأبيض المتوسط وزيادة الخبرة القتالية والمعرفة الجغرافية، على صعيد آخر فقد تدرّب الطيارون الإسرائيليون في طائرات (F-16) على كيفية تجنب الاصطدام بالطيور المهاجرة بالطائرات أثناء التحليق المنخفض، واتباع إجراءات السلامة المطلوبة (هارتس، 1997-9-16). أما على مستوى التسليح والتصنيع العسكري وتجارة السلاح، فقد تعزز التعاون بين البلدين خاصة بعد اتفاق عام 1996 في مجالات عديدة، أهمها تصنيع الصواريخ، وكذلك الخطط الدفاعية، كذلك استفادت تركيا من المعلومات الواردة من القمر الصناعي الإسرائيلي ذات الأغراض التجسسية أوفك (خماش، 2010، ص:29).

2.2.3: العلاقات الاقتصادية:

لقد ظهر في خمسينيات القرن الماضي مدى اهتمام المسؤولين الأتراك والإسرائيليين بتعزيز العلاقات فيما بينهما، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري، وقد عقدت أول اتفاقية تجارية رسمية بين تركيا وإسرائيل عام 1950، واتفقت الدولتان بموجبها على تصدير السلع واستيرادها وهي السلع التي تحتاجها كلا البلدين (عبيد، 2008، ص:36). ثم شكلت هيئة تنشيط السياحة بين البلدين عام 1950، وتم توقيع اتفاقية للنقل الجوي بين البلدين عام 1951، زاد التبادل التجاري بين البلدين من 13 مليون ليرة تركية (حوالي 4.65 مليون دولار) عام 1952 إلى 65 مليون ليرة تركية (حوالي 23.2 مليون دولار) عام 1953، كما صدرت تركيا لإسرائيل في حينه 50 ألف طن من القمح، واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها 871.360 ألف ليرة تركية (حوالي 311.2 ألف دولار) (الغول، 2011، ص:24).

بدأت علاقات التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بالتحسن التدريجي عام 1960، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار (الأرشيف والمعلومات، ص:23). كما وقع الطرفان عام 1960 اتفاقية للتبادل التجاري قدرت بـ 30 مليون دولار، ثم وقعت تركيا وإسرائيل عام 1967 اتفاقية تجارية أخرى، وذلك بعد مشاركة إسرائيل في معرض أزمير الدولي، وقع الجانبان أيضا عام 1969 اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد (عبيد، 2008، ص:37).

ولكن العلاقات الاقتصادية والتجارية تأثرت سلبا في سبعينيات القرن الماضي بسبب التراجع الملموس في العلاقات السياسية والعسكرية بين أنقرة وتل أبيب، سيما بعد حرب عام 1973 ولجوء العرب إلى استخدام سلاح النفط في وجه العالم، إذ أثبتت فعاليته حينذاك في التأثير على مجريات الحرب. فقد تقلصت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا إلى 2.6 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا بنحو 3.7 مليون دولار، الأمر الذي اضطر تركيا إلى إعادة النظر مجددا في علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية تجاه جيرانها العرب، والعمل على تحسين العلاقات العربية-التركية، خصوصا بعد تحقيق العرب فوائد ضخمة بسبب أزمة بترول عام 1973 (عبيد، 2008، ص:37).

حرصت تركيا بعد ذلك على إضفاء نوع من السرية على علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، كي لا تتأثر العلاقات الاقتصادية التركية - العربية سلبا، وإن أهملتها بعد ذلك، فقد اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل، لأنها لم تعد بحاجة إلى الاقتصادات العربية نتيجة تزايد مشاكلها السياسية مع سوريا والعراق حول مسألة المياه، ونتيجة لذلك فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بين عامي 1987-1988 من 61.367 مليون دولار إلى 90.635 مليون دولار، بالإضافة إلى زيادة عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من شركة واحدة استثماراتها

50 ألف دولار عام 1948 إلى أربع شركات عام 1986، وفي نهاية عام 1988 ارتفع عدد الشركات إلى تسع شركات لتصل استثماراتها 1.124 مليار ليرة تركية (معوض، 1996، ص:143).

3.2.3: العلاقات الاقتصادية في التسعينيات

تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية منذ عام 1990 من أجل المساهمة في زيادة العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، وتشمل هذه الاتفاقيات بين البلدين التجارة الحرة، والتعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي، وتعزيز الاستثمارات وحمايتها وكان هناك أيضا العديد من اللجان الاقتصادية التي أنشئت من أجل المشاورات لتحسين العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:24).

وقد قطع الجانبان شوطا كبيرا وفي تسعينيات القرن الماضي في اتجاه تمثين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض، فقد اعتبر **ميكاهارش Michael Hirsh** وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بأن تركيا سوق رائجة للمبيعات الإسرائيلية، وفي منتصف عام 1992 زار وزير الخارجية التركي حكمت تشنين إسرائيل وتم التوقيع على اتفاقية تجارية تقضي بإنشاء مجلس عمالة تركي - إسرائيلي مشترك، بهدف تنشيط الاقتصاد والتجارة بين البلدين (Pemra, 2004).

4.2.3: تطور العلاقات الاقتصادية بتطور العلاقات السياسية

وجدت تركيا في انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وما نتج عنها من توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 واتفاق وادي عربة مع الأردن عام 1994 فرصة مواتية لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل، وقد أضفت هذه الاتفاقيات مزيدا من الشرعية لتقارب تركيا مع إسرائيل، وخففت من حدة الحرج التي كانت تشعر بها تركيا (خماش، 2010، ص:49)

في العام 1994 كان ميزان التجارة يميل بوضوح لمصلحة تركيا بفرق يصل 50 مليون دولار، على أن أهم الصادرات من تركيا لإسرائيل كانت النسيج والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية والإلكترونيات والمواد الأولية والحبوب، بينما كانت أهم الصادرات الإسرائيلية لتركيا الكيماويات والبلاستيك والكمبيوترات الضخمة ومكيفات الهواء والمواد الطبية ومعدات الاتصال ومعدات الري والزراعة. كما شكلت السياحة عاملا إضافيا آخر يجمع بين البلدين، إذ تقدر صناعة السياحة المتبادلة بينهما بملايين الدولارات، إذ زار تركيا في العام 1986م حوالي 7 آلاف سائح بينما بلغ من زار تركيا في العام 1998م حوالي 350 ألف زائر، وهذا يدل على ازدياد وتيرة السياحة بين البلدين (أيمن يوسف ومصطفى، 2011، ص:42).

وكان من الطبيعي أن تشهد العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل نموا بعد التقدم الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين وصولا إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996 وكان تطور العلاقات الاقتصادية تبعا للحالة السياسية الراهنة بين البلدين، وتوج هذا التطور من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة في كانون الثاني/يناير 2000، وسميت ب "اتفاقية التجارة الحرة التركية -إسرائيلية". والتي اعتبرتها إسرائيل مهمة لها، لأنها الأولى التي توقعها مع أي بلد آخر ذي أكثرية سكانية من المسلمين (خماش، 2010، ص:49).

ويمكن متابعة التطور التجاري بين البلدين من خلال الاطلاع على الجدول التالي:

جدول(1.4) التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة من 1991- 2001

السنة	تصدير	استيراد	إجمالي التجارة بالمليون دولار
1991	62.5	46.5	109
1992	78	78.6	156.6
1993	97	90	187
1994	121	80	201
1995	126	178	304
1996	167	240	407
1997	192	254	446
1998	234	392	626
1999	283	480	763
2000	298	585	883
2001	503	662	1125

(عبيد، 2008.ص:100).

تصاعدت العلاقات التجارية بين البلدين ونمت بشكل متسارع في مجالات متعددة ومتنوعة مدنيا وخدماتيا وسياحيا، بالإضافة إلى التفاعل في المجالات الثقافية والتعليم والبيئة وحماية الطبيعة والاتصالات والبريد ومحاربة تهريب المخدرات والصحة والزراعة والري، والتجارة الحرة والتشريعات القانونية وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي والتعاون الاقتصادي.

5.2.3: السياحة بين البلدين

أما حول السياحة بين البلدين، فيعتبر المجال السياحي، مجال التعاون الأكثر بروزا بين تركيا وإسرائيل، وشهد هذا القطاع محطة مهمة تمثلت في توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين في أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في تموز/يوليو 1992(محمد نورالدين، 1997،

ص:268). ويرى وزير السياحة التركي عبد القادر آتيش **AbdelkaderAtich** أن السياحة هي إحدى طرق الوصول إلى السلام البناء، فيما يسعى وزير السياحة الإسرائيلي **عوزي بارام UziBaram** من وراء زيارته لتركيا إلى تشجيع السياح الإسرائيليين للذهاب إلى تركيا وكذلك تحفيز "السياحة الإسلامية" إلى إسرائيل، أي السياح من الدول الإسلامية الأخرى، فقد نما تيار السياحة الإسرائيلي إلى تركيا بشكل مذهل، في حين لم يكن قد زار تركيا حتى عام 1986 سوى 7000 سائح إسرائيلي، ثم قفز هذا الرقم إلى 160000 سائح في عام 1992، وإلى 350555 سائح سنويا منذ عام 1994، وينفق السائح المتوسط 1000 دولار، وعلى ذلك، فإن صناعة السياحة والتي تحقق معدل دوران سنوي 1.85 بليون دولار جعل الميزان التجاري يميل لصالح تركيا (فوزي درويش، 1999، ص:278).

3.3: المبحث الثالث: التعاون المائي بين تركيا وإسرائيل اقتراحات متعددة ومشاريع لم

تنفذ

أصبحت المياه قضية من قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية والاستقرار الداخلي، وبات معلوماً ومسلماً به في منطقة الشرق الأوسط أن يكون للصراع على المياه التأثير المباشر على الأمن والاستقرار، لندرة الموارد المائية في أكثر بلدان المنطقة (الضميري، 2002، ص: 41). الأمر الذي دفع تركيا لاستغلال ورقة المياه في الضغط سياسياً على المنطقة وتحديد دول الحوض (سوريا والعراق)، لوجود منبع نهري دجلة والفرات لديها. وقد دفع ذلك بإسرائيل إلى تقديم الخبرات الفنية والتقنية إلى تركيا، بعد أن أرسلت تركيا بعثة إلى إسرائيل عام 1989 للتنسيق في ذلك الشأن، وقد أرسلت وفود من الخبراء الإسرائيليين التابعين لشركات إسرائيلية مختلفة إلى أنقرة لتقديم خبراتهم في مشاريع تتعلق بالأمن الغذائي، وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية (عبد الناصر سرور، 2007، ص: 189).

جرى النقاش التركي الإسرائيلي في عدة مناسبات عن آليات التعاون في الاستفادة من المياه التركية، وإمكانية نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل، وقد طرحت عدة مشاريع لهذا الغرض، بعضها مات في مهده بسبب المعوقات الفنية أو المعوقات الميدانية والسياسية، وبعضها تعطل بسبب الظروف السياسية بين البلدين، ولأهمية هذه المشاريع فإن الدراسة ستحاول تسليط الضوء على أهم مشاريع الشراكة المائية بين البلدين، والتي تم نقاشها لكن لم ينفذ أي منها وذلك على النحو الآتي:

1.3.3: مشروع (أنابيب السلام) (Peace pipeline project):

أعلنت تركيا في حزيران/يونيو 1987 عن مشروع أنابيب السلام، وقد عبر عنه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية (جيم دونا) الذي طرح المشروع خلال المؤتمر الثالث لمركز الدراسات

الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية، مشيراً إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق المنافع المشتركة من استغلال الموارد المائية. والمشروع طرح مسبقاً من قبل المهندس الإسرائيلي (اليشع كالي Elisha Cali) عام 1974 باسم مشروع "مياه السلام"، وتبع هذا المشروع أيضاً مخطط آخر وضعه خبير الري الإسرائيلي (شارون أولوزروف Sharon Oulu Zuroff) (عبيد، 2008، ص: 39). ويهدف المشروع إلى تزويد منطقة الشرق الأوسط وتحديداً سوريا والأردن وإسرائيل من فائض مياه نهري سيحان وجيحان التركيين (الغول، 2011، ص: 27). إلا أن الرفض العربي وخاصة السوري لإيصال المياه إلى إسرائيل من خلال أنبوب عبر أراضيها دفع بتركيا إلى مراجعة هذا التصور، واستبداله بمشروع أوسع يتألف من خطين: الأول: تركيا، سوريا، والأردن، السعودية. ويبلغ إجمالي طول الخط نحو 2650 كيلو متر. أما الخط الثاني: فيتألف من تركيا، الكويت، البحرين، قطر، عمان. وبالنسبة لكلفة المشروع الإجمالية فتبلغ نحو 21 مليار دولار، وبطاقة 6 مليون متر مكعب سنوياً، وقد رفضت الدول العربية مشروع مياه أنابيب السلام لعدة أسباب أهمها:

1. الخوف من أن يصبح أمن الدول العربية بيد تركيا، فقد تلجأ تركيا لقطع الماء في الظروف الأمنية، أو استخدامه كسلاح لبلوغ الدور الإقليمي الذي تتشده.
2. التكاليف الباهظة للمشروع، والسعر المرتفع للمياه (خورشيد دلي، 1999، ص: 43).

2.3.3: مشروع (قناة السلام) (Peace Canal Project):

طرح هذا المشروع من قبل المهندس الإسرائيلي (بوازواتشل Boaz veAtchel)، (محمد احمد السامرائي، 1998، ص: 197). بعد فشل مشروع (أنابيب السلام) فقد أعد معهد الدراسات الإسرائيلية في نيويورك مشروعاً باسم "قناة السلام"، ويقوم المشروع على مد أنبوبين ينقلان المياه من بحيرة

أتاتورك أو من نهري سيحان وجيحان على نهر الفرات إلى هضبة الجولان السورية، بحيث يشكلان هناك شبه بحيرة مستطيلة بطول (60 كم)، وعرض (670 متر)، ويتمدد المشروع من الشمال إلى الجنوب، ويشكل حاجزا مائيا بين سوريا وإسرائيل، ثم يتفرع منه أنبوبان أحدهما يتجه غربا نحو "بحيرة طبريا" لمصلحة إسرائيل والآخر تجاه نهر اليرموك خلف "سد الوحدة" لمصلحة كل من سوريا والأردن (سري الدين، 1997، ص: 118).

لم ينفذ هذا المشروع بسبب المشاكل الفنية والسياسية التي واجهته. (عبيد، 2011، ص: 40).

3.3.3: مشروع (منفجات):

تقوم فكرة هذا المشروع على إقامة محطة بمنطقة شلالات منفجات والمنشأة على المنحدرات الشرقية لجبال طوروس في تركيا الغربية، على ساحل البحر المتوسط، وذلك لجمع المياه بكمية (50 مليون) طن سنويا، تمثل (3.8%) من حاجة تل أبيب السنوية، قبل انحدارها نحو البحر ثم تخزينها وضخها في أنابيب برية عبر الأراضي السورية، ثم دخول الأنبوب إلى شمال لبنان أو شرق الأردن وبعدها إلى الأراضي الفلسطينية، أو نقلها بالناقلات البحرية إلى الساحل الإسرائيلي حال استمرار احتلال الجولان وعدم توقيع اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل (الغول، 2011، ص: 44).

عرضت تركيا مشروعها عام 1990 كمشروع لبيع مياه الشرب لإسرائيل بواسطة شركة قبرص التركية، للاستفادة من الإطار الدولي في تنمية علاقاتها مع إسرائيل، وفي نيسان /إبريل بحثت إسرائيل هذا المشروع مع تركيا ولم يتم التوصل في حينه إلى اتفاق نهائي بشأنه نتيجة الخلاف بين البلدين حول تسعيرة المياه (معوض، 1998، ص: 19).

بدأت تركيا في التفكير بنقل كميات من المياه عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل بواسطة البحر وقدرت الكمية ب (250-400 مليون م³) سنويا، وحسب الآلية فإن الماء سيوضع في بالونات

ضخمة سعة كل منها (1.8 مليون متر مكعب)، بحيث تصنع هذه البالونات بواسطة شركة كندية، وتبلغ تكلفة استيراد المياه من تركيا إلى إسرائيل (35 مليون سنتا للمتر المكعب)، وبالتالي فإن التكلفة الكلية للمشروع (87.5 مليون دولار)، أي أن إسرائيل ستحتاج سنويا إلى (250 مليون متر مكعب) من الماء (سرور، 2007). لكن هذا المشروع قد فشل كباقي المشاريع الأخرى التي يحتاج تنفيذها إلى موافقة جميع الأطراف التي يمر المشروع عبر أراضيها.

4.3.3: مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) أحد أهم مشاريع تنمية جنوب شرق الأناضول في تركيا، وترجع بدايات هذا المشروع إلى بداية تأسيس الجمهورية التركية من خلال إقامة محطات إنتاج الطاقة الكهربائية وإقامة السدود على نهر الفرات عام 1936، وقد بدأت الحكومات التركية المتعاقبة في إجراء العديد من الدراسات والأبحاث لإيجاد صيغة مثالية للاستفادة من مياه الفرات في عملية تطوير المناطق المتخلفة في تركيا، فقد استمرت الدراسات التي قامت بها مؤسسة شؤون المياه التركية حتى عام 1986، حيث قدمت دراسة إلى هيئة تخطيط الدولة في إنشاء مشروع اقتصادي وتنموي ضخم يهدف إلى تنمية مناطق جنوب شرق تركيا، وعلى إثر ذلك أقرت الحكومة التركية المشروع، وأنشأت إدارة خاصة للقيام على تنفيذ المشروع وسميت "إدارة تنمية جنوب شرق الأناضول" وعينت الحكومة التركية وزيرا لرئاسة هذه الهيئة باسم وزير شؤون جنوب شرق الأناضول (مرتضى السوداني، 2005)

ومشروع جنوب شرق الأناضول (غاب) هو المشروع التنموي الأكبر والأعلى طموحا في تاريخ الجمهورية التركية، حيث يعتمد على (80%) من مياه نهر الفرات، و(20%) من مياه نهر دجلة، ويمتد المشروع على المنطقة التي تشمل محافظات: "اضي يمان" "باطمان"، "ديار بكر"، "غازي

عينتاب"، "الكس"، "ماردين"، "سيرت" و"شانليادرنه". ويحد هذه المنطقة من الجنوب سوريا ومن الشرق والجنوب دولة العراق، وتبلغ مساحتها 75385 (كم2) وتشكل نسبة (9.7%) من مساحة تركيا (الغول، 2011، ص:30).

وتحول المشروع مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي إلى مشروع اقتصادي تموي إقليمي متعدد القطاعات، يشمل قطاعات الري وتوليد الطاقة، ومشاريع الهيدروكهرباء والزراعة والبنية التحتية الريفية والمدنية والتربية، والصحة، ووضعت في حينه خطط لبناء 22 (سدا) ضمن استثمار مصادر المياه، ول 19 مركزا هيدروكهربائيا، وشبكة ري تروي مساحات تصل إلى (1.7 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية، وبلغت كلفته الإجمالية 32مليار دولار، كما بلغت قوة مجموع مراكز الطاقة للمشروع (7476 ميغاواط)، وهذا يعني إنتاجا سنويا من الطاقة يبلغ (27 مليار ميغا واط) في الساعة، ويتكون المشروع من (13) مشروعا رئيسيا وعشرات غيرها (6) مشاريع منها على نهر دجلة، و (7) على نهر الفرات وفروعها لإرواء مساحة تبلغ (1.69 مليون هكتار) وتعادل (6.76) مليون دونم (محمد احمد السامرائي، 2000).

وعقد في نيسان/إبريل 1991 اجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز والرئيس التركي تورغوت أوزال، وقد أشارت المصادر بعد انتهاء ذلك الاجتماع، إلى أن إسرائيل أعربت لتركيا عن استعدادها للتعاون معها حول تنفيذ هذا المشروع. وعليه فقد قام مدير المصادر المائية في وزارة الزراعة الإسرائيلية عام 1992 بزيارة إلى تركيا، تم خلالها الاتفاق على إعطاء دور بارز ومهم لإسرائيل فيما يخص دعم المشاريع المائية التركية. ثم أعقب ذلك قيام وفد إسرائيلي آخر مؤلف من (20 عضو) بزيارة إلى أنقرة في أيار/مايو 1993، اطلع خلالها على سير العمل والاستثمار في مشروع الغاب. كما أتيحت للوفد المذكور فرصة زيارة بعض منشآت المشروع ومنها سد أتاتورك وأنفاق شانلي-أورفة. (عباس، 2000).

وقد بدأ الاهتمام بمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (غاب) بشكل رسمي وفعلي بعد زيارة الرئيس الإسرائيلي عيزرا وازمان لتركيا عام 1994م. وقد دخلت إسرائيل بقوة للمساهمة والمشاركة في دعم هذا المشروع، وقدرت تكلفته (30 مليار) دولار، وكان المخطط لإنجاز هذا المشروع بالكامل عام 2005م، وأن تلعب الشركات الإسرائيلية والمراكز الخاصة دورا مهما في المشروع من خلال التدريب والتأهيل وعرض التقنيات (أبو مطلق رائد، 2011، ص:55).

وكان من المفترض أن يسهم مشروع (غاب) في خدمة أهداف تأمين الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والنهضة القومية التركية، وتأتي الطاقة والزراعة في طليعة القطاعات التي اهتم بها هذا المشروع، مثل المواصلات والمساكن والصناعة والتعليم والصحة والسياحة. والجدير بالذكر أن مشروع الغاب تم تصميمه على أيدي خبراء إسرائيليين، منهم خبير الري شارون ألوزوروف، والمهندس يوشع كالي (عودة، 2008).

ولمشروع غاب في حال تمت إقامته تأثير كبير على حصة كل من العراق وسوريا (دول الحوض)، ويتضح ذلك من خلال ما عبر عنه الخبير المائي الأمريكي (توماس ناف)، حين أشار إلى أن أنجاز مشروع غاب في تركيا، وتحديدًا سد أتاتورك بشكل خاص سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سوريا بنسبة (40%)، وإلى العراق بنسبة (75%) وحتى (90%) وفقا لمصادر أخرى، إضافة لما قد يسببه هذا المشروع للبلدين جراء ما سينتج من السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمي الذي تحمله المياه وازدياد ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيماوية والمبيدات (محمد احمد السامرائي، 2000، ص:242).

ولعل التدخل الإسرائيلي في مشروع غاب بدا واضحا، حيث يعتبر ذلك "إقحاما تركيا وإسرائيليا في الشأن السوري والعراقي وفي مياه دجلة والفرات" (سرور، 2007، ص:194). وهذا ما كانت ترغب

به إسرائيل من خلال تحجيم القوة العربية، لذلك فقد صرح وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في (25 آذار/مارس 1998) عقب انتهاء زيارته لأنقرة وترؤسه لاجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا وإسرائيل، قائلاً: "إن إسرائيل وتركيا سوف تتعاونان في مشروع جنوب شرقي الأناضول، وأن إسرائيل ستضع خبراتها في مجال الزراعة والري لخدمة هذا المشروع، حيث تمتلك تقنية متقدمة في هذين المجالين " (عباس، 2000).

وقد رفضت تركيا تنفيذ هذا المشروع على الرغم من إلحاح الحكومة الإسرائيلية المتكرر، الذي وصل إلى ذروته عام 2004 في أثناء زيارة أولمرت إلى تركيا (محارب، 2012، ص:739).

ويرى الباحث أن أسباب الرفض التركية لهذا المشروع، يعود إلى عدة عوامل أهمها أن السياسة الخارجية التركية التي اعتمدت مبدأ "تصفير المشاكل" وخصوصاً مع دول الجوار قد دفعت تركيا إلى التراجع عن تنفيذ هذا القرار، حيث أن الاستمرار في تنفيذ هذه المشاريع سيكون له آثار سلبية وتداعيات سياسية على العلاقات مع الدول العربية المجاورة لتركيا، وخاصة سوريا والعراق، المشروع سيؤثر على كمية المياه التي تحصل عليها هذه الدول من نهر الفرات.

ويخلص الباحث إلى أن فشل المشاريع المائية المتعددة التي نوقشت وطرحت ودرست بين تركيا وإسرائيل لم تخرج على أرض الواقع لأسباب متعددة سياسية وفنية إضافة للتكاليف المالية، حيث أن دول الجوار العربي وخاصة سوريا والعراق اعترضت على إقامة هذه المشاريع لأنها كانت ترى فيها طموحا تركيا وإسرائيلياً يهدف إلى السيطرة على مصادر المياه العربية، كذلك فإن التكاليف المالية الباهظة لإقامة هذه المشاريع والتكلفة العالية لنقل المياه من تركيا إلى إسرائيل أدى إلى عدم إمكانية تنفيذ هذه المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أن اكتشاف الغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة قبالة سواحل البحر الأبيض المتوسط المحاذاة لإسرائيل، حيث ترى فيه إسرائيل مصدرا مهما للطاقة في إسرائيل (التقدير الاستراتيجي معهد الامن القومي، ص:157). قد عزز فكرة تطوير تقنيات تحلية المياه ومضاعفتها في إسرائيل، حيث أن الغاز الطبيعي سيعمل على تخفيف تكاليف تقنية تحلية مياه البحار، وهذا عامل آخر دفع إسرائيل إلى الاستغناء عن الماء التركي.

الفصل الرابع

المصالح المشتركة بين تركيا وإسرائيل

المبحث الأول: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ورؤيته لدور تركيا في المنطقة

2014 – 2002

المبحث الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية 2014 – 2002

1.4: المبحث الاول: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ورؤيته لدور تركيا

في المنطقة 2002 - 2014

مقدمة

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا ويصنف نفسه بأنه حزب محافظ , معتدل, غير معاد للغرب, يتبنى برنامج اقتصادي رأسمالي ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي, كان تأسيس حزب الحرية والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية , فقد تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين, كذلك انضم إليهم أعضاء من حزب الوطن المحافظ , كذلك جاء إليهم من أعضاء الحزب الديمقراطي التركي, بالإضافة إلى بعض أحزاب اليسار الأخرى, ولعل هذه التركيبة أعطت الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك, كما أنها أوجدت فكرا ورؤية جديدة للحكم والعمل السياسي, ولا سيما في العلاقات الخارجية لدى القادة الأتراك الجدد (رائد الغول, 2011, ص:96).

1.1.4: منطلقات حزب العدالة والتنمية

يعود التنظير للسياسة الخارجية التي يقودها حزب العدالة والتنمية إلى احمد داود اوغلو الذي شغل منصب كبير مستشاري اردوغان , ثم عين وزيرا للخارجية في أيار/ مايو 2009 , وقد حدد اوغلو واحدة من الضرورات أو التحديات التي تواجه تركيا وهي ضرورة تغيير نظرتها إلى ذاتها وإلى العالم وتغيير دورها ومكانتها من "دولة هامش" في السياسة العالمية إلى "دولة مركز" وان تنتقل من سياسة ردة الفعل إلى الفعل, وقد وضع اوغلو إطارا نظريا ومعرفيا للسياسة الخارجية التركية اتسم بالجاذبية والحركية وهذا ما

ممکن تأثیره وتلقيه لدى شرائح واسعة في تركيا (محفوظ، 2012، ص: 55-56).

كان داوود أوغلو قد دخل على عالم السياسة من خلال كتابة "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا الدولي" الذي نشره العام 2001، وأعيدت طباعته إحدى وثلاثين مرة ما بين العامين 2001 و 2009، وكان أبرز ما فيه، نقده للسياسة الخارجية التركية في عقد السبعينيات كونها جعلت من تركيا بلدًا "طرفًا" معزولاً عن الدول العربية والإسلامية، ورأى أنها في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قد اتسمت "بعقلية الحصار أو العزلة"، وأنها قد اعتمدت لتغطية الممارسة السلطوية للمؤسسة العسكرية ولتيار العلمنة الداعم لها (عبد القادر، 2010).

وكان احمد داود أوغلو رئيس الوزراء الحالي لتركيا قد وضع أسس سياسات حزب العدالة والتنمية، وقد انطلق أوغلو في تحليله من الوضع الدولي بعد أحداث (11 سبتمبر 2001)، وقد رأى أن هناك ثلاث مراحل شهدها ويشهدها العالم بعد (11 سبتمبر):

1. المرحلة النفسية وتجلياتها في أفغانستان.
 2. المرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع الحرب على العراق
 3. مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، حيث ستعمل كل قوة أو دولة على زيادة قوتها ونفوذها لتأخذ دوراً في هذا النظام الدولي الجديد.
- ورأى أوغلو أن على تركيا أن تسعى جاهدة لأخذ دورها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ومن اجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي لتركيا تبني سياسة ديناميكية في السياسة الخارجية لكي تصبح دولة مركزية. ورأى أوغلو أن تركيا عانت من ثلاث مشاكل في التسعينيات أعاقت تطور مكانة تركيا ودورها، وهذه المشاكل هي:

1. الإرهاب (نشاط حزب العمل الكردستاني) في المجتمع التركي.
2. عدم الاستقرار السياسي.

3. الأزمات الاقتصادية المتلاحقة (أوغلو، 2010).

وقد رأى أوغلو أن الاستراتيجية التركية يجب أن تعمل على:

1. التوفيق بين الحريات والأمن: تمكنت تركيا من إتباع سياسة تستند على التوفيق بين أمرين قد يبدو أنهما متعارضين، وهما الأمن والحريات.

2. تصفير المشكلات بين تركيا وجيرانها: والمقصود هو تخفيض درجة المشاكل بين تركيا وجيرانها إلى درجة الصفر، والهدف إخراج تركيا من واقع البلد المحاط بالمشاكل إلى دولة ذات علاقات جيدة مع الجميع، هذا الأمر يمنح تركيا في سياستها الخارجية درجة كبيرة من المناورة ويؤهلها أن تلعب أدواراً.

3. إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة الأساليب والمسالك.

4. تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية.

5. الانتقال من السياسة الجامدة والانكماش الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

ارتكزت "عقيدة العمق الإستراتيجي" التي قدمها داوود أوغلو على مجموعة من العوامل والتي ترى بضرورة أن تتبدل طموحات تركيا من موقع القوة المركزية إلى موقع "القوة الشاملة" مستفيدة من:

أولاً: موقعها الجيو - استراتيجي الفريد ومن تراثها العثماني من أجل تحقيق هذه القفزة النوعية في العقد المقبل.

ثانياً: يجب أن تفتح تركيا على جيرانها من أجل تقوية موقعها الإقليمي والدولي وإلغاء جميع المشاكل مع هؤلاء الجيران (سياسة تصفير المشاكل).

ثالثاً: يجب أن تستفيد تركيا من مواردها وقدراتها الجيو - استراتيجية من أجل تغيير توجهاتها الأمنية

واستبدالها بتوجهات اقتصادية، أي نزع الطابع الأمني عن الخيارات المعتمدة في السياسة الخارجية، رابعاً: يتوجب أن تعمل تركيا على تقوية علاقاتها وتبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية. واعتبر أوغلو أن "تركيا هي بحاجة إلى الطاقة الإيرانية"، وأن ذلك يمثل امتداداً طبيعياً لمصالحها الوطنية.

خامساً: يجب أن يركز دور تركيا المستقبلي على الاضطلاع بدور الوسيط من أجل حلّ الصراعات الدولية وخصوصاً الصراعات القائمة في الشرق الأوسط. وكانت المساهمة الأولى في هذا المجال

إقامة منتدى بالاشتراك مع إسبانيا للدعوة إلى "تحالف الحضارات" في محاولة للرد على نظرية

صامويل هنتنغتون القائلة بـ "صراع الحضارات"، وقد جاءت محادثات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل وبرعاية داوود أوغلو شخصياً ضمن هذا السياق لحل النزاعات في المنطقة.

يأخذ الإسرائيليون على "عقيدة العمق الإستراتيجي" التي وضعها أوغلو بأنها قد تجاهلت كلياً إسرائيل، في وقت تحدث فيه في الكتاب عن أن المبادرة في توجيه العلاقات التركية - الإسرائيلية هي في يد

إسرائيل، وبأن دور تركيا يتسم بالجمود والسلبية. ويؤدي هذا الوضع إلى منع تركيا من الانفتاح على

جيرانها العرب (عبد القادر، 2010).

2.4: المبحث الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية

مقدمة:

كان التعاون العسكري أكثر العناصر لفتا للنظر وإثارة للجدل في علاقات تركيا المتنامية مع إسرائيل، فقد ازدهر التعاون في تسعينيات القرن الماضي حينما فتحت الباب لمصدر حيوي للتقنية العسكرية غير المتاحة من الولايات الأمريكية المتحدة وأوروبا اللتين قيدت سياساتهما بمخاوف تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا (جراهام، 2009، ص:164).

يمكن القول إن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل سارت في مستويات عدة منذ تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا، وقد تميزت هذه المستويات ما بين شد وجذب بحسب واقع العلاقات السياسية بين البلدين، وبرغم أن العلاقات العسكرية قد وصلت مرحلة الحلف الذي وصف بالاستراتيجي عام 1996. إلا أن هذه العلاقة وفي الآونة الأخيرة تراجعت بشكل حاد حيث وصلت مرحلة التجميد بشقيها: العسكري والاستخباراتي.

1.2.4: الزيارات والمشاورات بين البلدين

زار رئيس الأركان التركي الجنرال حلمي أزكوك إسرائيل في تموز ايلول 2002م، حيث التقى مع رئيس الأركان "موشيه يعلون"، لمناقشة العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية بين البلدين، وفي نوفمبر من العام نفسه أجرى رئيس القسم السياسي في وزارة دفاع دولة الاحتلال الإسرائيلية اللواء احتياط عاموس جلعاد نقاشا دوريا حول العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا. وقد حضر النقاش الملحق العسكري في تركيا والعقيد مارسيل أفيف، وذلك لكيفية تطوير التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين، وفي السابع من تشرين الثاني انوفمبر 2003م جرى نقاش في وزارة الدفاع بأنقرة بمشاركة كبار مسؤولي قسم التكنولوجيا في الجيش الإسرائيلي، ونظرائهم في الجيش التركي، وقد تبين من

النقاش مثلما صرح عاموس جلعاد أن النشاط المشترك بين الجيشين التركي والإسرائيلي ارتفع عام 2003م بنسبة 40% قياسا بالنشاط عام 2002م (معين، 2009، ص:103).

وتم أيضا عقد اجتماع بين عبد القادر إكسو " وزير الداخلية التركي "، و"تساحي هينبغي" وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي - في أنقرة في 24 كانون الأول اديسمبر 2003م، تم خلاله التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون الأمني والعسكري، وطلب الوزير الإسرائيلي من تركيا أن تقوم بدور الوسيط لحل المشاكل بين إسرائيل وسوريا(الغول، 2011، ص:130).

كذلك اشترت تركيا في نيسان / إبريل 2005 من إسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار من نظام (UAV)، واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار، وبموجب هذا الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية، لكل منها ثلاث طائرات أو أربع (خماس، 2010، ص:48).

2.2.4: التدريب والتعاون المشترك

وفي بداية مايو 2005 زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل وقد اجتمع مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك آرييل شارون، وجرى الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية المهمة، كان أهمها مواصلة التعاون العسكري بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم التأكيد على تطوير سبعة عشر مشروعا مشروع مشترك بين تركيا وإسرائيل في مجال المشروعات العسكرية، تقوم بموجبها تركيا بشراء معدات عسكرية من صنع إسرائيلي، مقابل أن تزود تركيا إسرائيل بالمياه (معين، 2009، ص:103).

ومن أبرز الصفقات التي وقعها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع المسؤولين الإسرائيليين، صفقة عسكرية يصل حجمها إلى نحو نصف مليار دولار، وفحوى الصفقة تدور حول

قيام الصناعات الإسرائيلية بتطوير قرابة 30 طائرة حربية وتحسينها من طراز إف 4 فانطوم متابعة سلاح الجو التركي (محمد،2000).

لا شك في أن زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى إسرائيل، وتوقيعه العديد من الاتفاقيات العسكرية، يشير لنا إلى أن العلاقات التركية - الإسرائيلية العسكرية والأمنية علاقات استراتيجية، للبلدين وكلاهما يعطي أولوية مهمة لهذه العلاقات، و رغم ما قام به أردوغان من توقيع اتفاقيات متعددة مع إسرائيل في أثناء زيارته، إلا أن حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه أردوغان، استطاع أن يكسب الرأي العام التركي من خلال تصريحاته السياسية المناهضة للمواقف والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أما على صعيد الممارسات الفعلية ضمن استراتيجيته التي أعلن عنها أحمد داود أوغلو فقد وثق علاقته مع إسرائيل في المجال الأمني والعسكري، لكسب إسرائيل في تحقيق الأهداف التي ترنو إليها السياسة التركية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وكسب ود المؤسسة العسكرية التي ترى بأن العلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل يجب أن تبقى وتتطور وفق رؤيتهم.

وبحث أيضا وزير الدفاع التركي "محمد وجدي غونول" في أثناء مرافقته أردوغان إلى إسرائيل مع الإسرائيليين خطط تطوير الطائرات الحربية التركية، وتزويد أنقرة بطائرات دون طيار بعيدة المدى، ووصف مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس يارون العلاقات بين مؤسستي الدفاع في البلدين بأنها ممتازة، ثم أكد المتحدث باسم صناعة الطائرات الإسرائيلية "دورونسوليك" قوله: إن تركيا مهتمة بتطوير طائرات إف 4، وأشار إلى أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند (الزيتونة، التقرير الاستراتيجي 2005،ص:119).

3.2.4: التعاون الاستخباراتي

كذلك قام قائد القوات الجوية التركية في كانون الأول/ ديسمبر 2005 بزيارة إسرائيل، بصحبة خمسة مسؤولين عسكريين، حيث قابله نظيره الإسرائيلي المارشال إيعازر شيكادي، وفي الوقت نفسه زار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس أنقرة وقد استقبله نظيره التركي الجنرال حلمي أوزكوك، وكان فحوى الزيارة من أجل مناقشة مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الإرهاب، وأنشطة إيران النووية، حيث اتفق الطرفان على استمرار التدريبات العسكرية المشتركة التي سميت " حورية البحر المتمكنة " واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الإرهابية وأنشطتها في المنطقة (الغول، 2011، ص:131).

واصلت حكومة العدالة والتنمية خلال عام 2006 الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما (الزيتونة، التقرير الاستراتيجي 2007، ص:184).

وفي آذار / مارس 2006، أبرمت القوات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، الأولى لبرامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات (الغول، 2011، ص:132).

زار رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" أنقرة في 13 شباط فبراير 2007م، للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول السبل الكفيلة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين. وفي 11 شباط فبراير 2008م وصل وزير الجيش الإسرائيلي "إيهود باراك" إلى أنقرة. في مقابلة مع نظيره التركي "وجدي غونول"، وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل يسهم في سلام الشرق الأوسط واستقراره، وصرح غونول قائلاً: "إن بلاده وقعت 15 اتفاقية مع الجيش

الإسرائيلي، كما تقوم بأعمال عسكرية مشتركة مع إسرائيل، وأن مسئولى الدفاع الأتراك والإسرائيليين أحيوا المحادثات المتعلقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، وفي ظل هذه الاتفاقات باتت إسرائيل أقرب إلى تركيا من أي وقت مضى (معين، 2009، ص:104).

4.2.4: حجم المشتريات العسكرية

كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أن حجم التبادل العسكري بين أنقرة وتل أبيب وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار عام 2010، إلى ما بين 90 حتى 100 مليون دولار في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة، وهو ما اعتبرته الأوساط الإسرائيلية مؤشرا يدعو إلى القلق، من أبعاد استمرار تدهور العلاقات. وأفادت المصادر نفسها بأن هذه المعطيات الجديدة، دفعت إسرائيل إلى دراسة استراتيجية الصفقات العسكرية مع تركيا، حيث ترى مصادر إسرائيلية، أن تدهور العلاقة بين الدولتين شوش على استكمال صفقة لطائرات من دول طيار، التي وقع عليها عام 2004 والبالغة قيمتها 180 مليون دولار، حيث أرسلت إسرائيل إلى تركيا طائرتين من نوع هيرون بدلا من ثماني طائرات متفق عليها، وأوضحت المصادر أن تدهور العلاقات الدبلوماسية انعكس أيضا على العلاقات بين منفذي الصفقات العسكرية بين الطرفين، فقد أعلن الأتراك أنهم لا ينوون مواصلة صفقات الأسلحة مع إسرائيل، واتهموا شركة "ألفيت" المصنعة للطائرات، بوضع عراقيل أمام إنجاز الصفقة، فيما اتهم الإسرائيليون المسئولين الأتراك بتعطيل الصفقة (مدار التقرير الاستراتيجي، 2011، ص:159).

في تموز/يوليو 2010 وافقت إسرائيل على تسليم تركيا الدفعة الأخيرة من طائرات التجسس من طراز "هيرون" والبالغ عددها أربع طائرات، وفقا لاتفاق كان قد تم توقيعه في عام 2010، لبيع عشر طائرات من ذلك الطراز للجيش التركي (الحريري، 2004، ص:18).

5.2.4: تأثير العلاقات السياسية على العلاقات العسكرية

يذكر أن العلاقات العسكرية بين البلدين، بقيت على ما هي عليه رغم ما شابها من توتر إبان

اغتيال الشيخ أحمد ياسين، ورفض رئيس الوزراء التركي استقبال نظيره الإسرائيلي شارون، وقد وصف أردوغان اغتيال إسرائيل لقائد حماس الشيخ احمد ياسين "بالعمل الإرهابي" ورغم الحرب الشرسة التي شنتها إسرائيل على لبنان عام 2006 (جراهام، 2009، ص:108).

وشنت الطائرات الإسرائيلية غارة جوية على سوريا في 6 أيلول/سبتمبر 2007، حيث شنت الطائرات الإسرائيلية غارة على منشأة سوريا في دير الزور، دون أن يتضح الهدف الذي تباينت المعلومات حوله ما بين مصنع للأسمدة أو نواة منشأة نووية، وقد رشحت المعلومات حول استخدام الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية أثناء قدومها إلى سوريا من جهة الغرب فوق لواء الإسكندرونة، ثم ألقت الطائرات الإسرائيلية خزاني وقود داخل الأراضي التركية، وقد سبب هذا الإجراء الإسرائيلي إحراجا للحكومة التركية على المستوى المحلي وأمام الدول العربية، ودفع بتوتر العلاقات بين البلدين (الزيتونة، التقرير الاستراتيجي 2007، ص:207 - 208).

وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2009م أجلت تركيا المناورات الجوية المشتركة التي تنظمها سنويا بمشاركة الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد من دول حلف شمال الأطلسي، إذ كانت تعرف باسم (نسر الأناضول)، وقد صرحت إسرائيل أن تركيا لغت المناورات لأنها ترفض مشاركة إسرائيل، في حين أن تركيا صرحت بأن استبعاد إسرائيل يرجع لأسباب فنية لا علاقة لها بالأمور السياسية (bbc، 2009).

وقد تسبب رفض إسرائيل بقيام أردوغان بزيارة رسمية إلى قطاع غزة في أيلول/سبتمبر 2009 بردود فعل تركية عنيفة، وكرد فعل على ذلك، ألغت أنقرة مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي للتدريبات السنوية

التي كان مزمعا إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2009، والتي تقيمها تركيا سنويا بالاشتراك مع إيطاليا والولايات المتحدة وقوات الناتو، وقد انتهى الأمر بدعوة الولايات المتحدة وقوات الناتو إلى إلغاء التدريبات كلها نتيجة الموقف التركي (Zaya Meral، 2010).

وفي المقابل ورغم ذلك التوتر، صرح وزير الدفاع التركي "وجدي جونول"، بأن دولته بعثت بخطاب للصناعات الجوية في إسرائيل ولشركة "أفيت" قالت فيه إنها حددت خمسين يوما لإتمام صفقة الطائرات بين أنقرة وتل أبيب، إذ بمقتضاها سترسل الشركتان للجيش التركي عشر طائرات بدون طيار من طراز هيرون، وتقدر الصفقة بـ 183 مليون دولار (الغول، 2011، ص: 133).

شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية في شباط/فبراير 2009 أزمة غير مسبقة، كانت اقرب إلى "دافوس عسكرية"، بسبب التصريحات التي أدلى بها قائد القوات البرية الإسرائيلية آفي مزراحي Avi Mizrahi، والتي تهجم فيها على رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان شخصيا، وعلى الأتراك متهما إياهم بتنفيذ مجازر ضد الأرمن والأكراد، واحتلال شمال قبرص، داعيا أردوغان إلى أن "ينظر إلى نفسه في المرآة أولا". (الأيام، 2009).

شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية توترا آخر، جراء إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سوريا للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما نهاية نيسان/أبريل 2009. وقد تولى رئيس الأركان التركي "إيلكير باشبوغ" ilkerbasbug بنفسه، مهمة الرد على تصريحات لمسؤولين وباحثين إسرائيليين عبروا عن انزعاجهم وقلقهم من تلك المناورات العسكرية المشتركة، وكان رده في من خلال مؤتمر صحفي شامل عقده في 28 نيسان/أبريل تطرق باشبوغ إلى الانتقادات الإسرائيلية، قائلا: إنها "لا تعنيه، وأن المناورات مع سوريا شأن خاص بتركيا ولا علاقة لأحد به". وأكد باشبوغ على أهمية المناورات بقوله: "إنها مناورات صغيرة، لكنها مهمة لأنها تحدث للمرة الأولى" (الزيتونة، التقرير الاستراتيجي 2009 ص: 201).

6.2.4: تراجع العلاقات العسكرية والأمنية

وصلت العلاقات العسكرية - الأمنية والصفقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا إلى الحضيض بعد العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2010 ألغت تركيا من دون إعطاء مهلة كافية مناورة عسكرية مع إسرائيل بسبب العداء الكبير الذي يكنه الشعب التركي لإسرائيل، كما ذكرت الصحف الإسرائيلية أنه تم إلغاء عدد من المشاريع العسكرية والبالغ قيمتها حوالي بليون دولار. (فادي نحاس، مدار التقرير الاستراتيجي 2011، ص: 160). وانتهت الصفقات العسكرية، ووضعت حدا للعلاقات المخابراتية - الأمنية التي كانت قد بدأت سرية في عام 1957، وكانت نقطة التحول في العلاقات المخابراتية بين الدولتين عندما عين أردوغان في تموز/يوليو سنة 2010م مستشاره لشؤون إيران، (هاقان فيدان) - المعروف وفقا لما ذكره عدد من المسؤولين الإسرائيليين، بتعاطفه مع إيران - رئيسا للمخابرات الخارجية التركية. وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك عن قلقه الكبير من تعيين هاقان فيدان رئيسا للمخابرات التركية قائلا: "عندنا أسرار كثيرة في أيدي المخابرات التركية الخارجية، والتفكير في أن هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين للاطلاع عليها مقلق للغاية (محارب، رفض الاعتذار، 2012).

ومما زاد في توتر العلاقات بين البلدين قصة عملاء الموساد في بداية العام 2013، وذلك بسبب الاتهامات الإسرائيلية لتركيا بأنها كشفت لإيران عن هوية جواسيس للموساد الإسرائيلي، وقد سلط الإعلام الإسرائيلي على شخصية "هاقان فيدان" قائد الاستخبارات التركية والتحريض عليه، وتوجيه الاتهامات له بالتقارب مع إيران، وقد اتهمت "الواشنطن بوست" تركيا بتسليم إيران أكثر من عشرة جواسيس إيرانيين يعملون لصالح الموساد في بداية عام 2013 (يديعوت احرنوت، 19-101-2013).

كذلك أقر مجلس الأمن القومي التركي في عام 2010، الذي (يجمع القيادتين السياسية والعسكرية برئاسة رئيس الجمهورية)، النسخة الجديدة من "الدستور السري"، أو "الكتاب الأحمر" الذي يعد

الوثيقة الرسمية الأهم في تحديد الاستراتيجيات العريضة التركية الخارجية والداخلية لخمس سنوات مقبلة، حيث تم إدخال كثير من العناصر الجديدة إلى النص، لكن أبرزها على الإطلاق هو تصنيف إسرائيل بأنها "تهديد رئيسي لتركيا"، ففي الفصل المخصص لـ "التهديدات الخارجية لتركيا وعلاقتها الخارجية"، وردت العبارة الآتية: "يجدر التركيز على أن انعدام استقرار المنطقة بسبب النشاط الإسرائيلي، وسياساتها (إسرائيل) التي قد تسبب بسباق تسلح في المنطقة، هما تهديد لتركيا" (ليندشتراوس، جسور وكلام، 2010).

و ذكرت صحيفة هارتس نغلا عن احدى الصحف التركية المقربة من الحكم في تركيا أن إسرائيل تخشى من توجهات قائد الاستخبارات التركية "هاقان فيدان" الرامية إلى إلغاء كافة الاتفاقيات الأمنية المشتركة مع الموساد (رفيف، 22-10-2013). وأهم ما في الاتفاقيات الأمنية المشتركة بين البلدين ما وقع بين البلدين في فترة التسعينيات من القرن الماضي، إذ توفر لعناصر الموساد حرية التحرك في الأراضي التركية والدخول إليها دون جواز سفر (موقع واللاد، 22-10-2013).

في سياق العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين يرى الباحث أنه وبالرغم استمرار التعاون العسكري بين البلدين إلا أن هذه العلاقات آخذة بالتآكل والتراجع نتيجة الأزمات السياسية والتطورات الأخيرة التي نشأت بين البلدين، وهذا الأمر منوط بمتغيرات اقليمية ودولية على حد سواء، وما ستؤول اليه العلاقات السياسية بين البلدين في الايام القادمة، لكن ما يبدو من تطورات ومؤشرات، وخصوصا في الجانب التركي حيث شملت التغيير في تقييمات الدستور السري بخصوص إسرائيل أو تعيين رئيس للمخابرات الخارجية التركية مقرب من إيران، كل ذلك لا يدل على عودة العلاقات إلى سابق عهدها كما كانت توصف بالحلف الاستراتيجي.

3.4: المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية 2002 – 2014

المقدمة:

إن الوقوف على حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يعتبر أمرا مهما وضروريا لفهم طبيعة العوامل التي تحكم العلاقة بين البلدين، فبالرغم من التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين، إلا أن ميزان التبادل التجاري بين البلدين حافظ على مستوى نموه وتطوره حتى في الفترات التي شهدت البلدان توترا شديدا في العلاقات السياسية - باستثناء فترات بسيطة- وهذا يعتبر مؤشر على طبيعة السياسة الخارجية التي تتبعها تركيا في المنطقة.

فقد بادرت تركيا إلى تنشيط اقتصادها وتجاريتها مع إسرائيل في وقت كان يمر فيه الاقتصاد التركي واقتصاديات الدول العربية بحالة ركود، ورأت في ذلك أمرا حيويا وفعالا لاقتصادها، لذلك لم تعر تركيا اهتماما بتفعيل النشاط التجاري مع الدول العربية، بل اتجهت ناحية السوق الإسرائيلية، ولعل ما ذكره وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بارلاس JammelBarlas في 19/شباط/فبراير 1949م بعد زيارة الوفد الإسرائيلي لإجراء مفاوضات تجارية مع الأتراك، بقوله: إن كلا من تركيا وإسرائيل يتم أحدهما الآخر من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا (السبعوي، 1998، ص: 21-22).

في المقابل حرصت إسرائيل من خلال علاقاتها الاقتصادية بتركيا على العمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية التجارية ومن أهمها محاولة الاستفادة من المياه العربية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد وجدت إسرائيل في تركيا سوقا جيدا لترويج منتجاتها الزراعية والتكنولوجية المدنية والعسكرية وتسويقها على حد سواء وهو ما يعود بالنفع على اقتصادها.

فإسرائيل لديها عدد وافر من الصناعات التحويلية والخدمات، وهي صناعة الطائرات والمواد الكيميائية والمنتجات الطبية، ومعدات الاتصالات الإلكترونية، وأجهزة الكمبيوتر، والمستحضرات الدوائية، ومختلف المواد العسكرية، أما فيما يتعلق بالاقتصاد التركي فهو في المرتبة 15 في العالم ويحتل المرتبة 6 في اقتصاد الاتحاد الأوروبي (من حيث القوة الشرائية)، وهكذا كلا الدولتين لديها البنية الاقتصادية الجاهزة للتكامل الاقتصادي والتجاري (زمان اليوم، 6-9-2011).

وفي الفترة الأخيرة أصبح التجار الإسرائيليون يعتبرون أن تركيا ستكون ثالث أكبر مستهلك لصادراتهم بمستوى قريب من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وأهم البضائع المصدرة إلى إسرائيل تشمل منتجات السيارات والحديد والصلب والمنسوجات والملابس ومنتجات الأسلاك والإسمنت والسيراميك والمجوهرات والأجهزة الكهربائية، وتشمل الواردات الرئيسية التركية من إسرائيل المنتجات النفطية وسيارات المعدات العسكرية والمواد الكيميائية والسلع البلاستيكية والحديد الخردة والصلب والمواد الكيميائية العضوية والأجهزة والمعدات الطبية والأدوية (زمان اليوم، 6-3-2012).

وقد استمر التعاون التجاري بين البلدين وازدهر حتى في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وقد استثمر رئيس الوزراء التركي أردوغان زيارته إلى إسرائيل في الأول من أيار/مايو 2005، والتي كانت الأولى له منذ وصوله إلى السلطة عام 2003، في تحسين العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، إذ صحب في زيارته معه أكثر من مائة من رجال الأعمال الأتراك، وقد أعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده وإسرائيل، والمشاركة في جهود السلام التي تشهدها المنطقة (صالح، 2005، ص:119).

وفي عام 2007م ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، أنه يريد زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا، كما ذكر بأن عشرات الشركات الإسرائيلية التي تعمل في تركيا، وتضخ مليارات

للنتاج القومي التركي، ودعا أولمرت إلى زيادة عدد السائحين الأتراك إلى إسرائيل، ومن مجمل التصريحات أثناء زيارة أولمرت إلى أنقرة، كان من الواضح الرغبة الإسرائيلية الشديدة في كسب ود المسؤولين الأتراك وقلوبهم، وكذلك الرأي العام التركي، خصوصا عندما قال أولمرت: "إن أمرين مشتركين بيني وبين أردوغان: الأول أننا كنا رئيسي بلديتين لإسطنبول والقدس، والثاني أننا كنا لاعبي كرة قدم". علما بأن أردوغان تبسم حين ذكر أولمرت بأن القدس هي عاصمة إسرائيل، في إشارة إلى اعتراض تركيا على ذلك الكلام، فهي لا تعترف إلا بتل أبيب عاصمة لإسرائيل (صالح، 2007، ص:205). وعلى صعيد اقتصادي آخر، فقد دخلت بعض الجهات والشركات الإسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية في إطار عمليات الخصخصة التي أجريت عام 2008 (صالح، 2008، ص:181). كما أن هناك حوالي 250 شركة إسرائيلية تعمل في الأراضي التركية، وكذلك أكثر من 580 شركة تركية داخل أراضي 1948 (الزويري، 2010-6-16).

ويمكن الاطلاع على تطور التعاون التجاري بين البلدين خلال الفترة 2002 إلى 2014 من

خلال الاطلاع على الجداول التالية:

جدول (2.4) التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة من 2002-2010

السنة	تصدير	استيراد	إجمالي التجارة بالمليون دولار
2002	861.434	544.467	1.405.901
2003	1.066.834	459.186	1.526.020
2004	1.283.244	713.137	1.996.381
2005	1.461.239	800.735	2.262.000
2006	1.527.329	772.310	2.299.639
2007	1.658.217	1.081.458	2.739.675
2008	1.935.243	1.447.919	3.383.162

2009	1.528.852	1.069.538	2.598.390
2010	2.083.987	1.359.624	3.443.611
2011	2.400.000	2.000.000	4.400.000

(مركز الإحصاء التركي، 4-11-2011)

جدول (3.4) التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا في الفترة من 2010-2014

السنة	تصدير	استيراد	إجمالي التجارة بالمليون دولار
2011	1855.7	2171.1	4026.8
2012	1421.4	2082.7	3504.1
2013	2515.6	2354.1	4869.7
2014	2756.5	2683.6	5440.1

مركز الإحصاء المركزي الإسرائيلي 1-2-2105

من خلال هذه المعطيات نستطيع متابعة تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، فيظهر لنا الجدول كيف تضاعفت التجارة بين البلدين، ففي العام 1994 بلغ إجمالي التجارة بين البلدين حوالي 200 مليون دولار بينما بلغ حجم التجارة في العام 2004 حوالي 2 مليار، أي تضاعف إجمالي التجارة حوالي عشرة أضعاف خلال عشر سنوات كما بلغ إجمالي التجارة في العام 2014 حوالي 5.4 مليار دولار، وهذا يدل على استمرار التعاون والتطور التجاري بين البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يسير بوتيرة عالية وتضاعف بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير باستثناء العام 2009، وذلك بسبب العديد من التوترات السياسية، ومن أبرزها الحرب على غزة، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، كما تم إنشاء شركات تركية - إسرائيلية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة إلى كافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعية والزراعية منها .

وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وأنخفض إلى حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي في عام 2009، ثم عاد النمو التجاري مرة أخرى ليصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010، وفي عام 2011 ارتفع إلى حوالي أربعة مليارات دولار أمريكي، ثم تراجع إلى حوالي 3.5 في العام 2012، ثم ارتفع إلى حوالي 4.8 مليار دولار في العام 2013، وواصل ارتفاعه في العام 2014 ليصل إلى حوالي 5.4 مليار رغم الحرب الأخيرة على غزة .

أما أكثر الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، فهي بالأساس منتجات طبيعية، منتجات لصناعة الكيماويات، بلاستيك ومطاط، أجهزة طبية وخاصة بالنظر، ورق وكرتون ونسيج، بالإضافة إلى الأدوات الكهربائية، أما الاستيراد من تركيا فهو متنوع ويضم مجالات عديدة من بينها منتجات البلاستيك والمطاط على أنواعه، ومنتجات النسيج، الحجر، الإسمنت، الكراميك، الزجاج، الحديد العادي، ماكينات وأدوات كهربائية، سيارات وأجهزة لها علاقة بالنقل والشحن، بالإضافة إلى مواد تحضير الطعام والمشروبات (I24 NEWS،2014).

1.3.4: السياحة بين البلدين

استمرت السياحة في عهد حزب العدالة والتنمية وتضاعفت أعداد السياح الإسرائيليين إلى تركيا حيث وصلت هذه الأعداد ذروتها في العام 2008 فقد تجاوز عدد السياح الإسرائيليين النصف مليون زائر إلى تركيا، لكن هذا العدد سرعان ما تراجع بسبب تدهور الأوضاع السياسية بين البلدين بسبب بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية العام 2009 لينخفض العدد إلى حوالي 300 ألف سائح (مركز موشي ديان، 2010).

ويعتبر قطاع السياحة الفرع الحساس للأوضاع السياسية ويتأثر بشكل سريع نتيجة للتطورات
الحاصلة على الساحة السياسية، ويظهر هذا من خلال حركة السياحة.

لكن بالرغم من التوتر السياسي بين إسرائيل وتركيا، واصل الطيارون الإسرائيليون الطيران في
المجال الجوي التركي، وكان قد انتقد وزير السياحة الإسرائيلي ستاسميششنيكوف (إسرائيل بيتنا)
رئيس الوزراء التركي أردوغان، قائلا: "إن الشعب التركي ليست العدو، ولكن أردوغان هو العدو
الإسرائيلي". في المقابل أعلن رئيس الوزراء أردوغان أن تركيا لم يكن لديها مشكلة مع الشعب
الإسرائيلي بل مع سياسات حكومتها (2010-6-19) (haaretz، Irit Rosenblum).

ومن خلال مقابلة أجراها الباحث مع الباحثة الإسرائيلية جاليا ليندشتراوس والمختصة في

الشأن التركي قالت الباحثة:

" إن هناك انخفاضا في السياحة الإسرائيلية لتركيا، وأنا لا أتوقع تحسنا في عام 2015. وهناك نوعان
من الاستثناءات للإسرائيليين والفلسطينيين لا تزال تجد تركيا جهة جذابة والخطوط الجوية التركية لا
تزال الناقل الرئيسي من مطار بن غوريون، ولكن الإسرائيليين فقط يستخدمون اسطنبول للعبور وليس
البقاء فوق"، وفيما يخص التجارة بين البلدين "إن التجارة بين تركيا وإسرائيل هي مفيدة للطرفين، لكن
هناك أسباب وجيهة لهذه التجارة على الاستمرار والتطور، فمع هذا الصدع المتزايد بين تركيا وإسرائيل
والنزعات الاستبدادية المتنامية، فإن أردوغان قد تعيق مثل هذا النمو" على حد تعبيرها.

ويرى الباحث أن السمة الأبرز للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، هي التطور
والازدهار إبان حكم حزب العدالة والتنمية على عكس العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية، وهذا
ما تم توضيحه من خلال المعطيات حول حجم التجارة بين البلدين في هذه الفترة، برغم وجود العديد
من الحالات التي شهدت فيها بعض القطاعات التجارية والاقتصادية تراجعاً ما، وذلك بعد الفترات

التي شهدت توترا سياسيا حادا أدى إلى تراجع بعض النشاطات الاقتصادية بين البلدين، ولا سيما في قطاع السياحة على سبيل المثال، ويستنتج الباحث أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي من أهم العوامل التي تحافظ على العلاقة بين البلدين وتبقي الدولتين أمام ضرورة الحفاظ على مصالحهما التجارية، وبالتالي يمكن أن نعتبر أن العامل الاقتصادي هو العامل القوي الذي لا زال يشكل الرابط والمحافظ على العلاقة بين البلدين، وبالرغم من ذلك فإن بعض الأوساط الإسرائيلية لم تخف خشيتها من تراجع التطور التجاري بين تركيا وإسرائيل مستقبلا بسبب التوتر المستمر بين البلدين.

الفصل الخامس: نقاط الخلاف بين البلدين

المبحث الأول: القضية الفلسطينية

المبحث الثاني: الملفات الإقليمية

تمهيد:

تم الحديث في الفصل السابق عن أهم المصالح والعلاقات المشتركة بين تركيا وإسرائيل، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم نقاط الخلاف بين البلدين، ومما لاشك فيه أن العلاقة التركية - الإسرائيلية تسير في منحى جفاء وصراع في العلاقات السياسية وتطور العلاقات الاقتصادية منذ العام 2010.

وتم من خلال الفصل السابق عرض أوجه التقارب بين البلدين وتبادل العلاقات والمصالح فيما بينهما، ولمسنا تراجعاً في العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين، إلا أنها تسير بوتيرة قوية في المجال الاقتصادي والمدني.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم نقاط الخلاف بين تركيا وإسرائيل، وتحتل القضية الفلسطينية المساحة الأبرز في نقاط الخلاف بين البلدين، كما سيعرج البحث على العديد من القضايا الإقليمية هي خلافة بين البلدين.

1.5: المبحث الأول: القضية الفلسطينية

مقدمة:

شهد عام 1979م تقدماً في طبيعة التأييد التركي للقضية الفلسطينية، حيث تم فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، وسحبت القائم بأعمالها (مؤقتاً) في تل أبيب احتجاجاً على ضم إسرائيل للقدس المحتلة (روبنس، 1933، ص33)، كما صوتت لصالح قرارات مجلس الأمن (465، 476، 478) التي تطالب إسرائيل بإلغاء ضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة موحدة لها (نور الدين، 1997، ص:199).

وعارضت تركيا السلوك الذي اتبعته إسرائيل في مواجهة انتفاضة عام 1987م تجاه الفلسطينيين، وأصدرت عدة بيانات ضد هذا السلوك، واعتبرته انتهاكا لحقوق الإنسان. وكانت تركيا الدولة الحادية عشرة التي تعترف بالدولة الفلسطينية وهي الدولة الأولى في المعسكر الغربي، وكان لاعتراف تركيا أثر سلبي على علاقاتها بإسرائيل (درويش، 2002، ص: 141).

1.1.5: الموقف التركي من عملية السلام

ازداد الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية في سنوات التسعينيات خاصة بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حيث رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف تشجيع الطرفين للمضي قدما في مسيرة السلام، كما أن توقيع اتفاقية أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين شجع تركيا أكثر على توثيق علاقتها مع إسرائيل على كافة المجالات، وهذا ما تم تنويجه في اتفاقية التعاون الاستراتيجي عام 1996 بين البلدين، وحاولت تركيا من خلال اهتمامها بالصراع العربي الإسرائيلي أن تلعب دورا محوريا في تفاعلات قضايا الشرق الأوسط، وذلك من خلال المساهمة في حل القضية الفلسطينية والمشاركة في العملية السلمية.

2.1.5: تأثير القضية الفلسطينية على العلاقات التركية الإسرائيلية

بدأ الفتر في العلاقات الإسرائيلية - التركية على أثر الزيارة التي قام بها عضو الكنيست الإسرائيلي "أرائيل شارون" إلى الحرم القدسي الشريف عام 2000، والتي كانت السبب في اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعامل إسرائيل المفرط في استخدام القوة في قمع الفلسطينيين، تبعه تصويت تركيا في الأمم المتحدة لصالح مشروع قرار قدمته المجموعة العربية يدين فيه إسرائيل لاستخدامها المفرط للأسلحة ضد الفلسطينيين، وقد عبر عن هذا التوتر أحد المسؤولين الإسرائيليين في إحدى زيارته

لتركيا في أكتوبر عام 2001 عندما قال: "إن التصويت التركي جاء مفاجئاً لإسرائيل" (عبيد، 2008، ص:50).

تطور الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002 م. حيث لم تشكل القضية الفلسطينية عاملاً جوهرياً في مسيرة العلاقات التركية - الإسرائيلية قبل ذلك، فمط العلاقات الثنائية بين البلدين سابقاً اتسم بالطابع التعاوني والوثيق أكثر من اتسامه بالطابع الصراعى، وقد بدأ التوازن في السياسة الخارجية التركية ما بين إسرائيل والقضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وفي ظل سياسته الجديدة وركائزها التي بدأ يتبناها حزب العدالة والتنمية حيث استعرضناها سابقاً، ومن هنا نلاحظ أن منحى العلاقات التركية بدأ يميل لصالح القضية الفلسطينية.

أيدت حكومة حزب العدالة والتنمية في 12 آب / أغسطس 2003 م مشروع قرار يدين إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري (أبو مطلق، 2011، ص:88). وانتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين كما ذكر سابقاً.

وانتقد أردوغان السياسة الإسرائيلية، خلال عملية "قوس قزح" العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة في مايو 2004، حيث رفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته عبد الله غول الدعوة لزيارة تل أبيب، وأعلنا عن استدعاء فريدون سينيرلي أوغلو السفير التركي لدى إسرائيل، وحسين أفنى بيتشاكلى القنصل العام في القدس إلى أنقرة للتشاور، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير، الأمر الذي أثار قلق إسرائيل في علاقتها مع تركيا، إذ شكل لها انقلاباً على ثوابت الدولتين وأسسهما وتجاهماتهما فقد بدت وكأنها تتعرض لاهتزاز شديد (ممدوح، 2009، ص:71)، كما زار عبد الله جول ووزير خارجية

تركيا مقر السلطة الفلسطينية في رام الله عام 2005، وتلتها زيارة لأردوغان في أيار/مايو 2007م، وهي محاولة لتوثيق العلاقات التركية - الفلسطينية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005، ص116).

3.1.5: الموقف التركي من حكومة حماس

أيدت تركيا نتائج الانتخابات الفلسطينية في يناير كانون الثاني عام 2006، عندما وصلت حماس إلى السلطة، وتعهدت إسرائيل بعدم التعامل معها ما لم تنبذ التزامها بتدمير إسرائيل وما لم تنزع سلاحها، وبعد يوم من فوز حماس في الانتخابات التشريعية، أعلن أردوغان أن "المجتمع الدولي يجب أن يحترم قرار الشعب الفلسطيني". كما دعا في فبراير رئيس تركيا (غول) حماس إلى "التصرف بطريقة ديمقراطية". حاولت حكومة العدالة والتنمية إقناع كل من الغرب وإسرائيل من الحاجة لحماس للمشاركة في "عملية السلام". وذكرت بعض الصحف أن الحكومة التركية لم تغلق الباب أمام فكرة وجود مكتب حماس في أنقرة، الأمر الذي سيكون له المزيد من التأثير على سياسة حماس (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:39). وفي مارس/آذار 2006 قام وفد بقيادة خالد مشعل بزيارة أنقرة، وفي الشهر نفسه أصدرت الخارجية التركية بيانا دعت فيه إلى منح حكومة حماس الفرصة من أجل إثبات نفسها، ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف إيجابي من حكومة حماس (محسن صالح، 2014). وهذا ما تم فعلا في المستقبل فبعد خروج قيادات حركة حماس من سوريا اثر الأوضاع السورية المتفجرة هناك، استقبلت تركيا عددا من قيادات حماس ليقموا على أراضيها (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:39).

أدانته الحكومة التركية الحصار الذي تعرضت له الحكومة التي قادتها حماس، وعندما حدث الانقسام الفلسطيني، وسيطرت حماس على قطاع غزة، لم تحتفظ حكومة أردوغان في التعامل مع حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في القطاع (تركيا والقضية الفلسطينية،

2010، ص:48).

شهدت علاقات حماس بتركيا تطورا ملحوظا خلال سنتي 2012 و 2013، وتعددت اللقاءات بين الطرفين، فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة 2012، وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الذي يقول فيه: إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"، حسب جريدة زمان التركية في 2012/1/6، كما زار كل من خالد مشعل وإسماعيل هنية تركيا على رأس وفد من حماس للقاء رئيس الوزراء التركي أردوغان في 2013/6/18 (صالح، 2014).

4.1.5: موقف الحكومة التركية من العدوان على غزة عام 2008 وبداية القطيعة في

العلاقات بين تركيا واسرائيل

جاء موقف الحكومة التركية قويا، وشكل استمرارا لمواقفها السابقة الداعمة للقضية الفلسطينية إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008م، فقد وصف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان الوضع في غزة بأنه مأساة إنسانية، وأنه لا يمكن قبول أية ممارسات تأتي كعاقبة لمليون نسمة بذريعة هجمات الصواريخ (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2008، ص:172).

حمل أردوغان إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدة على الرغم من التزام حماس بها، وقد عبر أردوغان عن استيائه من تصرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي اجتمع به قبل يومين من الهجوم ولم يخبره بشيء، بل أنهما تباحثا في عملية السلام في الشرق الأوسط (الحموز، 2013، ص:52). واعتبر أردوغان الرد الإسرائيلي غير متكافئ لما تقوم به حماس. ولخص أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني وغير مقبول وظالم، ودعا أردوغان إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما رآه ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية،

كما حث مجلس الأمن الدولي على التدخل بأسرع ما يمكن (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:44).

أثار موقف الحكومة التركية من الحرب على غزة غضب الساسة الإسرائيليين، وانتقد انتقاداً شديداً من قبل إسرائيل، وكان من نتائج الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام 2008، بمثابة نقطة تحول في العلاقات الإسرائيلية التركية، فمنذ تلك العملية العسكرية التي تحولت لتصبح واحدة من أسوأ الفترات في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد كانت الحرب على غزة واحدة من أكثر الهجمات الإسرائيلية دموية وغير الإنسانية ضد الفلسطينيين، حيث جلبت الرأي العام العالمي، وخاصة من الحكومة التركية وشعبها لاتخاذ موقف قوي وواضح دعم قضية العدالة ومواجهة سياسات الاحتلال المستمر وغير الشرعية في الأراضي الفلسطينية.

5.1.5: مؤتمر دافوس مزيد من التدهور في العلاقات

اضطر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمغادرة مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا إبان انعقاده في 29 يناير 2009م بعد شهر واحد من الحرب على غزة، احتجاجاً على منعه من التعليق على مداخلة للرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس بشأن الهجوم على غزة، وخاطب أردوغان بيرس قائلاً: (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:47). "اشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقولهن لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا، واعتقد أنه لمن الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج (الجزيرة نت، 2009).

أعلنت حادثة دافوس التوتر بين تركيا وإسرائيل والعالم ووضعت غزة في قلب النزاع. وقد استقبل أردوغان استقبال الأبطال في تركيا بسبب تصريحاته التي دعمت من قبل الرأي العام التركي، وصلت شعبيته إلى ذروتها في فلسطين والدول العربية (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:47).

6.1.5: إهانة السفير التركي

تعهد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني ايلون إهانة السفير التركي أوغوز جيليكول أحمد بعد أن استدعاه إلى مكتبه في 12 كانون الثاني 2010، وكان أيلون قد دعا السفير التركي إلى جلسة في مكتبه في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، ودعا الصحفيين ليشهدوا هذه الإهانة. وحدد موضوع الجلسة على أنه الاحتجاج الإسرائيلي على مسلسل فني في إحدى قنوات التلفزيون التركي المستقلة، الذي يظهر فيه رجل مافيا يهودي يخطف طفلا ويقتل بعض أفراد عائلته. وأشار أيلون للصحفيين "الشيء المهم هو أن يرى الناس أن السفير التركي يقف في مكان منخفض بينما هو - داني ايلون - يقف في مكان مرتفع، وأنه لا يوجد إلا علم واحد فقط هو العلم الإسرائيلي". واعتبرت تركيا الاجتماع إهانة للسفير التركي وأنه تصرف غير دبلوماسي (دنيا الوطن، 13-1-2010). وقد هدد الرئيس التركي عبد الله غول إسرائيل أن لم تقم بالاعتذار عن تصرف نائب وزير الخارجية فان تركيا ستعيد سفيرها إلى بلاده، وبالفعل قدمت إسرائيل بعد يومين اعتذارا رسميا لتركيا على طريقة معاملتها المهينة لسفيرها في أثناء استدعائه، نازعة بذلك فتيل أزمة دبلوماسية خطيرة بين البلدين اللذين يشوب التوتر علاقتهما أساسا، فقد أعلن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في بيان "أن نتنياهو ووزير الخارجية افيغدور ليرمان أعدا بالتنسيق رسالة الاعتذار التي أرسلها نائب وزير الخارجية داني ايلون إلى السفير التركي آمليين أن يضع ذلك حدا لهذه القضية". وعلى الفور أعلنت تركيا قبولها لهذا الاعتذار وقال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للصحفيين " لقد تلقينا الرد الذي كنا نريده والذي كنا ننتظره من الناحية الدبلوماسية الرسالة تتضمن اعتذارا" (bbc، 13-1-2010).

7.1.5: أسطول الحرية وقمة التآزم في العلاقات

شهد عام 2010 مزيدا من التدهور في العلاقات السياسية بين البلدين بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على أسطول الحرية المتجه إلى قطاع غزة في المياه الدولية في أيار / مايو 2010، وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة التركية، بالإضافة إلى إصابة العديد من ركاب السفينة، أصاب هذا الاعتداء العلاقات التركية -الإسرائيلية، وهزها بشدة وادخلها في مرحلة جديدة من التوتر والتآزم (محارب، 2012، ص:1). وقد لاقى هذه الخطوة الدموية رد فعل تركيا غاضبا، إذ قامت تركيا باستدعاء سفيرها في نل أبيب، وأبلغت السفير الإسرائيلي في تركيا رسالة احتجاج قوية، كما ألغت الحكومة التركية مناورات مشتركة مع الجانب الإسرائيلي فضلا عن إلغاء صفقات سلاح وتعطيل التنسيق الأمني والتعاون العسكري (مصطفى، 2014، ص:266-267).

هددت تركيا في أعقاب حادثة سفينة "مرمرة" بخفض مستوى العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى، لا بل هددت أيضا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، إذ لم تقم إسرائيل بالاعتذار عن قتل المدنيين الأتراك في المياه الدولية، وأصررت تركيا إلى جانب ذلك على أهمية إقامة لجنة تحقيق دولية، وعارضت إقامة لجنة فحص أقامتها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب الضغط الدولي عليها (مصطفى، 2014، ص:267).

وطالبت تركيا إسرائيل بعيد هذا الاعتداء بثلاثة مطالب محددة وواضحة على أساسها سيتم تحديد العلاقات مع إسرائيل وهذه المطالب، هي أولا تقديم اعتذار رسمي لتركيا، وثانيا دفع تعويض لعائلات الضحايا الأتراك، وثالثا فك الحصار عن قطاع غزة، وأكدت أنه أن لم تستجب إسرائيل لهذه

المطالب فإن تركيا ستتخذ جملة من الخطوات ضدها لمعاقتها على قتل مواطنيها التسعة واعتدائها على أسطول الحرية في المياه الدولية (محارب، 2012، ص:2).

أعلن أردوغان خلال لقاء صحفي في أعقاب قمة مجموعة العشرين في تورنتو المطالب التركية وهي: الاعتذار وتشكيل لجنة تحقيق دولية والتعويض عن الأضرار، ومن بينها مصادرة السفن التي ترفع العلم التركي والتي كانت متوجهة إلى قطاع غزة، وأخيرا الرفع الكامل للحظر المفروض على القطاع. وقال "تريد اعتذارا" وأن "يتم رفع الحظر عن قطاع غزة". إلا أن "إسرائيل" رفضت تقديم أي اعتذار لتركيا، حيث أكد نتنياهو أن بلاده لا يمكنها الاعتذار، لأن جنودها اضطروا للدفاع عن أنفسهم للإفلات من عملية ضرب حتى الموت (تركيا والقضية الفلسطينية، 2010، ص:51). وفي 2010\7\5 قررت وزارة الدفاع التركية عدم المشاركة في مناورات "عروس البحر" الخاصة بعمليات الإغاثة والإنقاذ البحري التي تجري في الأبيض المتوسط في شهر آب /أغسطس من كل سنة مع قطع بحرية أمريكية وإسرائيلية (نوافذ، 2010).

8.1.5: تقرير لجنة بالمر وطرد السفير الإسرائيلي

شكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية في أعقاب تقديم تركيا شكوى للأمم المتحدة ضد إسرائيل، وذلك في تموز /يوليو سنة 2010 للتحقيق في أحداث سفينة مرمرة، وقد أطلق على هذه اللجنة اسم " لجنة بالمر" نسبة إلى رئيسها جفري بالمر رئيس وزراء نيوزلاندا الأسبق المعروف بانحيازه لإسرائيل، وعضوية كل من رئيس كولومبيا الأسبق الفارو أوريب المعروف هو أيضا بانحيازه لإسرائيل وعدائه لحقوق الإنسان، ومندوب واحد لكل من تركيا وإسرائيل، وقد جرت عدة لقاءات تفاوضية بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين من أجل الوصول إلى اتفاق مرض للطرفين قبل أن تنهي اللجنة توصياتها، وقد أجلت اللجنة تقديم تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة ثلاث مرات من

اجل إعطاء فرصة لاستكمال المفاوضات الثنائية، بيد أن هذه اللقاءات باءت بالفشل بسبب رفض إسرائيل الاعتذار لتركيا (رفيد، 28-8-2011).

وبعد عام تقريبا سلمت اللجنة تقريرها للأمم المتحدة، حيث يتكون التقرير من ستة فصول شملت 105 صفحة، وقد ناقش التقرير قانونية الحصار الإسرائيلي البحري على قطاع غزة من منظور القانون الدولي، وعملية الإنزال الإسرائيلية على قافلة مرمرة والاستيلاء عليها واستخدام القوة المفرطة، وأكد التقرير قانونية الحصار البحري المفروض على قطاع غزة، وصور التقرير الركاب على متن القافلة بالمتهورين لمحاولة كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، كما شكك في مقصدهم، ولم يشر التقرير إلى المسؤولية المدنية والجنائية لإسرائيل على الحادث، وأن يكون هناك استخدام مفرط للقوة من قبل إسرائيل (عوض، 7-9-2011).

أعلن وزير خارجية تركيا داود أوغلو في مؤتمر صحفي في 2-9-2011 بعد صدور قرار لجنة بالمر واستمرار إسرائيل في رفضها للاعتذار إلى تركيا، عن حملة من الخطوات العقابية ضد إسرائيل تضمنت ما يلي: طرد السفير الإسرائيلي من تركيا، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثان، وطرد كل من هو أعلى من مستوى سكرتير ثاني في السفارة الإسرائيلية بما في ذلك الملحقون العسكريون والأمنيون وإلغاء جميع الاتفاقات والصفقات العسكرية بين الدولتين (محارب، 2011، ص:3).

9.1.5: محاولات حل الأزمة بين البلدين

حاولت الحكومة الإسرائيلية مرارا وتكرارا التقليل من عمق الأزمة مع تركيا، إلا أن تركيا كانت دائما تصعد في تصريحاتها حول ارتكاب إسرائيل جرائم حرب خلال الحرب على غزة، وقد حاول وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك آنذاك تخفيف حدة التوتر بقوله "تركيا هي دولة مهمة ومركزية في

منطقتنا وإسرائيل علاقات استراتيجية معها منذ عشرات السنوات، وعلى الرغم من المد والجزر في علاقاتنا، العلاقات بين البلدين مهمة لنا وللاأتراك، لهذا فالعلاقات بين البلدين لن تتضرر". وزاد من حدة التوتر بين البلدين تصريح أردوغان بأنه مستعد لمقابلة عمر البشير رئيس السودان، إلا أنه غير مستعد لمقابلة رئيس الحكومة الإسرائيلي نتتياهو، ما دفع بنتتياهو إلى التصريح بأن "تركيا لا يمكن أن تكون وسيطا بين إسرائيل وسوريا" (مصطفى، 2014، ص:269).

بذلت العديد من الأطراف وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية جهدا من أجل إنهاء الأزمة بين تركيا وإسرائيل، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الأزمة بين أهم حليفين لها في المنطقة وهي تضر بالمصالح الأمريكية، ولاسيما في أتون التطورات الحاصلة في المنطقة، وفي سياق هذا الجهد حثت الإدارة الأمريكية نتتياهو على الاعتذار، بيد أن نتتياهو رفض ذلك، وتشير المصادر إلى أن الولايات الأمريكية قدمت العديد من الأفكار والمقترحات في سبيل إقناع نتتياهو بالاعتذار، فقد عرضت الولايات الأمريكية اقتراحا يقضي بأن يجري أردوغان ونتتياهو مكالمة هاتفية سرية، ثم يصرح كل منهما في إعقابها تصريحاً مختلفاً لجمهوره عما دار في المحادثة الهاتفية، فيعلن أردوغان أن نتتياهو اعتذر له بينما يعلن نتتياهو أنه أعرب عن أسفه لسقوط ضحايا، ومن ثم تقوم الدولتان برفع التمثيل الدبلوماسي بينهما. لكن تركيا لم توافق على هذا الاقتراح لأنه لا يلبي مطلبها الأساسي الداعي إلى اعتذار إسرائيلي واضح (معاريف، 12-12-2011).

توسطت كذلك بريطانيا بين البلدين، وفي الوقت نفسه الذي كانت تعمل فيه الوساطة البريطانية، بادر نتتياهو واجتمع مع مجموعة من الصحفيين الأتراك في مكتبة في القدس. وقد أعرب نتتياهو في هذا اللقاء عن رغبته بإعادة العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى سابق عهدها، وادعى نتتياهو أن تركيا وإسرائيل تجمعهما مصالح مشتركة وأنهما الدولتان المستقرتان في المنطقة، وذكر أحد مستشاري نتتياهو للصحفيين الأتراك أن الدوليين لا زالتا تبحثان عن "وصفة سحرية" لا تضر

بأي من الدولتين من اجل إنهاء الأزمة بينهما. وعند نشر أقوال نتتياهو في تركيا رد عليه داود احمد أوغلو أن رسائل بواسطة وسائل الإعلام لن تحل المشكلة، وأنه من اجل حل الأزمة بين البلدين فإنه لابد من تحقيق شرط الاعتذار، ولم تنجح الوساطة البريطانية وغيرها من الوساطات، لأن تركيا أصرت على شروطها الثلاثة وهي الاعتذار وتعويض الضحايا ورفع الحصار عن غزة، فيما رفضت إسرائيل ذلك (هارتس، 19-9-2012).

10.1.5: موقف الحكومة الإسرائيلية من الاعتذار لتركيا

كان الخلاف في تباين وجهات النظر داخل الحكومة الإسرائيلية أحد أهم عوامل فشل الوساطات الدولية لحل الأزمة مع تركيا، فقد تبلورت وجهتا نظر متعارضتان داخل الحكومة الإسرائيلية بشأن الموقف الإسرائيلي من الاعتذار، حيث برزت معارضة قوية داخل الحكومة الإسرائيلية لمسألة الاعتذار، وكان من ابرز معارضي الاعتذار افيغدور ليبرمان وزير الخارجية، وموشيه يعلون القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية، في المقابل برز من مؤيدي الاعتذار وزير الدفاع إيهود باراك والوزير دان مريدور المسئول عن ملف أجهزة الأمن الإسرائيلية، أما رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتتياهو، فقد امتنع لشهور طويلة عن اتخاذ موقف واضح بشأن الاعتذار، وادعى في أثناء المكالمات التي كان يجريها مع الولايات الأمريكية أنه يميل إلى الاعتذار، ولكنه يخشى على حكومته من الانهيار بسبب تهديد حزب: إسرائيل بيتنا" بالانسحاب من الحكومة احتجاجا على ذلك، ولكن بعد ذلك أعلن ليبرمان أنه لن ينسحب من الائتلاف الحكوميين وإن قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتذار لتركيا (رفيد، 24-7-2011).

واصل نتتياهو تملصه من الاعتذار وأعطى تبريرات جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لعدم الاعتذار، متمثلة بالرفض الشعبي الإسرائيلي المعادي لتركيا، وفي منتصف شهر آب/ أغسطس من

العام 2011 رفض ننتياهو طلب وزيرة الخارجية الاميريكية هيلري كلنتون أن تقدم إسرائيل اعتذارا لتركيا من اجل إنهاء الأزمة (شيمبلي، 17-8-2011).

ثم قدم ننتياهو الاعتذار لتركيا في 22-3-2013 من خلال اتصال هاتفي برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، في أثناء زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة، وجاء هذا الاتصال بعد ضغوط مارسها الرئيس الأمريكي بارك أوباما على ننتياهو في إطار الترتيبات حول الملف النووي الايراني، كما جاء الإعلان عن ذلك من خلال المتحدث باسم البيت الأبيض، فيما أكدت الدولتان صحة هذا الخبر (شيمبلي، 22-3-2013).

11.1.5: الموقف التركي من الحروب على غزة عامي 2012 و 2014

أخذت تركيا تميل إلى إظهار السياسة المتشددة اتجاه إسرائيل، لا سيما فيما يتعلق بالملف الفلسطيني وحصار إسرائيل لقطاع غزة منذ فترة طويلة، كما نشطت الدبلوماسية التركية بشكل كبير دعما لحماس وقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي الذي شنته "إسرائيل" على القطاع في الفترة من 14 إلى 21/11/2012، وضغطت في المحافل الإقليمية والدولية، خصوصا بالتعاون مع مصر وقطر، لوقف العدوان ورفع الحصار (صالح، 2014).

وشهد قطاع غزة نتيجة ذلك دعما رسميا وشعبيا واسعا أريك الحسابات الإسرائيلية، وجعلها توقف عدوانها بشكل سريع. وصل أردوغان إلى مصر في 17/11/2012 عندما كانت الاشتباكات محتدمة، والتقى الرئيس المصري محمد مرسي، كما التقى أمير قطر وخالد مشعل، وجرى الاستماع لمطالب حماس وقوى المقاومة، حيث تمّ تبنيها ونشطت هذه الدبلوماسية إقليمية ودوليا في دعمها. وزار وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو غزة في أثناء العدوان الإسرائيلي في 20/11/2012، بالاشتراك مع وفد وزراء الخارجية العرب (صالح، 2014).

أدانت الحكومة التركية العدوان العسكري على قطاع غزة في صيف العام 2014، ودعت إسرائيل إلى وقف العدوان فوراً، ودعت المؤسسات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة للتدخل وتحقيق وقف إطلاق النار، كما أعلنت تركيا أن تطبيق المصالحة وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا لن تتم في ظل استمرار العدوان على غزة، وقدمت الحكومة التركية أيضاً المساعدات الطبية والإنسانية إلى قطاع غزة (الحاج، 2014-7-12).

أطلق أردوغان تصريحاً صحفياً 4-11-2014 ، قال فيه: "أن تحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية مرهون برفع الحصار عن غزة ودفع التعويضات"، وفي تصور الباحث إن هذا التصريح يحمل رسائل متعددة، فهو من جهة يؤكد شروط المصالحة مرة جديدة، ومن ناحية أخرى يدع الباب مفتوحاً لتحسن العلاقة بين البلدين (فلسطين أون لاين، 2014-11-1).

2.5: المبحث الثاني: الملفات الإقليمية

مقدمة:

يناقش المبحث الثاني عوامل أخرى ساهمت في توتر العلاقات التركية - الإسرائيلية، فبالإضافة إلى القضية الفلسطينية التي كانت العامل الأبرز في توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إلا أن هناك ثمة عناصر وملفات إقليمية ساهمت في تعميق الخلافات بين الدولتين، وتدور الخلافات في هذه الملفات في دائرة تضارب المصالح أو الصراع على الدور والمكانة.

1.2.5: علاقة إسرائيل بأكراد العراق

تتظر تركيا بعين الشك والقلق إزاء الدور الإسرائيلي المتنامي في العراق سواء في السعي للحصول على امتيازات اقتصادية نوعية تحت غطاء شركات أمريكية وأوروبية، لاسيما في مجال النفط أوفي المجال السياسي، فان الحديث الإسرائيلي سابقا عن حكومة غير مركزية في العراق، والحديث عن ضرورة دعم الأكراد يثير قلق تركيا ومخاوفها من دور إسرائيلي في هذه المنطقة، وبالتالي يؤثر على مصالحها النفطية والتجارية كما يثير هواجسها الأمنية.

سعت إسرائيل إلى إضعاف العراق من خلال دعم الأكراد، ويعود الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة

كردستان العراق إلى العام 1961م، مع انطلاق الحركة الكردية في شمال العراق - كردستان ضد الحكومة العراقية المركزية في بغداد، وقد تركز الاهتمام الإسرائيلي على دعم الحركة ماديا ومعنويا بهدف إضعاف العراق، لأن إسرائيل تدرك أهمية العراق ودوره في الحروب العربية-الإسرائيلية على الجبهة الشرقية (عبيد، 2008، ص:53).

من أجل ذلك عملت إسرائيل على تدريب عناصر الحركة الكردية في شمال العراق، وفتحت لهم معسكرات تدريب، وأوكلت هذه المهمة إلى مجموعة من الضباط الإسرائيليين، منهم "يعقوب نمرودي" و "مردخاي بن فرات" و "أرييه ألياف". (العزاوي، 2003).

يذكر أنه تمّ نشر الكثير من التقارير التي تحدّثت عن قيام إسرائيل بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق، وتورّطها في عمليات سرّية بدول مجاورة ممّا أدى إلى مزيد من التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية. ورغم نفي كل من إسرائيل والقيادات الكردية في شمالي العراق لهذه التقارير، حيث إن القيادات الكردية تحرص على سرية العلاقات مع إسرائيل، لذا فإن تركيا لم تقتنع خاصة مع ورود تقارير أخرى أشارت إلى قيام إسرائيل بإرسال عملاء لها داخل إيران للحصول على معلومات عن برنامجها النووي (الرضي، 2010).

2.2.5: القلق التركي من علاقات إسرائيل بالأكراد

لا شك في أنتصاع وتيرة الخلاف بين تركيا وإسرائيل جعل من إسرائيل لا تلقى بالأسرية دعمها للأكراد، بل دعت إسرائيل وبشكل علني على لسان رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو في معرض حديثه في معهد "أي ان اس اس" البحثي التابع لجامعة تل أبيب، علينا أن نؤيد الجهود الدولية لدعم التطلعات الكردية من أجل الاستقلال". وتابع نتنياهو "فيما يتعلق بالأكراد فإنهم شعب مناضل أثبت التزامه واعتداله السياسي ويستحق الاستقلال السياسي" (الجزيرة، 2014).

وبشكل الوجود الإسرائيلي في كردستان العراق مصدر قلق دائم لتركيا، وكما أن علاقات إسرائيل مع الأكراد تؤثر بشكل سلبي على علاقات الدولتين القائمة منذ عام 1949، لما لهذه القضية من حساسية لدى الحكومات التركية المتعاقبة، حيث تخشى تركيا أن يؤدي الدعم الإسرائيلي للأكراد في شمال العراق إلى قيام دولة كردية، مما يشجع الأكراد في جنوب شرق تركيا على الانفصال عنها،

وهو ما لا يمكن أن تقبل به تركيا، فضلا عن ذلك، فإن تركيا تخشى أن تفقد الأهمية الاقتصادية لشمال العراق، وخاصة مدينة كركوك الغنية بالنفط (عبيد، 2008، ص: 55).

حرصت تركيا في منتصف التسعينيات على تطوير علاقاتها مع إسرائيل، في محاولة منها لإضعاف الارتباط الإسرائيلي بالمنطقة، حيث بلغت العلاقات الإسرائيلية - التركية ذروتها عام 1996 عندما وقع الطرفان اتفاق التعاون العسكري، وكان أحد أهداف تركيا من هذا الاتفاق إبعاد إسرائيل عن كردستان العراق، واستثمار الخبرة الإسرائيلية مع الأكراد في مواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني (p.k.k)، وخاصة أساليب حرب العصابات التي كانت إسرائيل تتبعها في عملياتها العسكرية، ضد المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وقد نجحت الحكومة التركية في تنفيذ العديد من العمليات العسكرية، ضد حزب العمال الكردستاني في العراق بمساعدة الموساد الإسرائيلي، بفضل أجهزة التجسس والرصد الالكترونية التي حصل عليها الأتراك من إسرائيل بموجب الاتفاق العسكري (عبيد، 2008، ص: 55).

لكن بعد الاحتلال الأميركي للعراق، جددت إسرائيل بقوة دعمها للأكراد في شمال العراق، وأقامت علاقات قوية ومتشعبة مع الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، وأمدته بالأسلحة وأرسلت المئات من خبراءها العسكريين ورجال استخباراتها لتدريب القوات الكردية وأجهزة أمنها. وأدى الدعم الإسرائيلي العسكري للأكراد في شمال العراق منذ عام 2003، إلى إضعاف مواقف أنصار إسرائيل في تركيا، وخصوصا المؤسسة العسكرية وقيادة حزب الشعب الجمهوري، في الدفاع عن إسرائيل وعن العلاقات القوية والمميزة معها، وخاصة أن أخبار هذا الدعم العسكري الإسرائيلي لأكراد العراق كان يحتل في كثير الأحيان عناوين الصحف التركية الكبرى (محارب، 2012، ص: 736).

علاوة على ذلك، فقد أحدث استعمال حزب العمال الكردي (P.k.K) أراضي الحكم الذاتي الكردي وإقامة قواعد عسكرية له فيها ينطلق منها للهجوم على الأراضي التركية، سخطا واسعا على

إسرائيل لدعمها الحكم الذاتي الكردي من خلف ظهر تركيا، وترافق الدعم العسكري الإسرائيلي لمنطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق، مع البطش الإسرائيلي بالفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، ما فتح المجال واسعا للقيادة التركية وخصوصا أردوغان لمهاجمة إسرائيل وانتقادها بشدة المرة تلو الأخرى بسبب بطشها بالفلسطينيين وارتكابها جرائم بحقهم (محارب، 2012، ص: 736).

ازداد التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق في ظل العديد من التطورات التي شجعت إسرائيل على مضاعفة وجودها فيه، ومن أهم هذه التطورات الفراغ السياسي والأمني في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وتحسن العلاقات التركية العربية بشكل عام والعلاقات التركية - السورية بشكل خاص، ومع الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 أصبح العراق مفتوحا بالنسبة لإسرائيل. بمعنى آخر، إن إسرائيل لم تعد تحتاج في الوقت الحالي إلى جسر للعبور إلى العراق أو إيران من خلال تركيا، فشمال العراق أصبح يؤدي الآن الدور الذي كانت تلعبه منطقة جنوب شرق تركيا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي (عبيد، 2008، ص: 56).

إن الانتقادات التركية اللاذعة التي وجهها بعض المسؤولين الأتراك ضد إسرائيل في أكثر من مناسبة، تبرز مدى القلق والتخوف التركي من السلوك الإسرائيلي في شمال العراق. ويبدو أن إسرائيل قد عملت على استدراك الغضب التركي حول نشاطها في العراق وكانت تلتزم بسياسة إخفاء هذا التدخل وهذا الدعم للأكراد، وقد شاركتها الولايات المتحدة الأمريكية، عندما دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن - في قمة الناتو التي عقدت في إسطنبول في يونيو 2004 - رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على ضرورة العمل من أجل تقوية علاقة تركيا بإسرائيل، وقد أكد بوش لأردوغان أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل تشكل عنصرا مهما لضمان مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أما إسرائيل فقد حاولت التخفيف من حدة التوتر والقلق التركي حيث جاءت زيارة نائب رئيس

الوزراء الإسرائيلي "أيهود أولمرت" لأنقرة في يوليو 2004، والتي تعد أول اتصال رفيع المستوى بين إسرائيل وتركيا عقب الانتقادات التركية الحادة التي وجهت إلى إسرائيل، وكان السفير الإسرائيلي لدى تركيا قد قدم ضمانات لوزارة الخارجية التركية بأن إسرائيل قررت منذ وقت طويل ألا تتدخل في شئون العراق، حيث أعلن وزير الخارجية التركي عبد الله غول قبول تأكيدات السفير الإسرائيلي، وصرح أن تقرير هيرش عن وجود نشاط إسرائيلي في شمال العراق لا يعدو كونه مجرد ادعاء، وكانت وسائل والإعلام التركية قد نشرت في الوقت نفسه تصريحات لعبد الله غول قوله: "أنا نأمل ألا تثبت الأيام خطأً ثقتنا بإسرائيل(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2004، ص:75).

ترى وجهة النظر التركية أنه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في العراق وتحديداً في الشمال فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على المستوى الأمني والسياسي وعلى دورها الإقليمي، ومن منظور استراتيجي أمني وسياسي، فإن الوجود الإسرائيلي في شمال العراق يعتبر بمثابة ورقة ضغط على كل من سوريا وتركيا وإيران

3.2.5: الحرب على العراق

شنت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003 حرباً على دولة العراق بذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وقد رفضت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية استخدام الأراضي التركية كقاعدة عسكرية في الحرب على العراق، وقد وضعت حكومة العدالة والتنمية القضية للتصويت في البرلمان، وقد رفض المجلس الوطني التركي الكبير دخول القوات الأمريكية إلى أراضيها في آذار/2003 للانطلاق بعملياتها العسكرية في شمال العراق، وقد ترك هذا القرار تأثيرات سلبية على العلاقات الأمريكية-التركية (النعمي، 2006).

لم تخلق الحرب على العراق أي توتر مباشر بين تركيا وإسرائيل. ومع ذلك، فإن العملية السياسية بعد الحرب، والأكراد في شمال العراق وقضية حزب العمال الكردستاني وما أثير من الشائعات حول التدريب العسكري الإسرائيلي للأكراد في شمال العراق، وأنباء عن الأكراد الذين يعيشون في إسرائيل و شراء العقارات في شمال العراق أثار مخاوف جديدة لتركيا، ونتيجة لذلك في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية احتلت الحرب على العراق جدول أعمال تركيا لفترة طويلة جدا.

4.2.5: مسألة شمال قبرص

احتجت تركيا على عمليات الاستكشاف التي تجريها السلطات القبرصية - اليونانية قبالة السواحل الجنوبية لجزيرة قبرص، بحجة انه لا يمكن للسلطات القبرصية-اليونانية التي تسيطر على جنوب الجزيرة أن تستفيد وحدها من كل هذه الموارد الطبيعية فيما تصاعدت الخلافات بين الطرفين في الآونة الأخيرة حول قضية استكشاف الموارد الطبيعية قبالة جزيرة قبرص (شبكة أي إن إن، 8-3-2014).

سعت إسرائيل الى تعزيز علاقاتها مع قبرص اليونانية في وقت بات يزداد فيه تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية، وبروز خلافات تركية مع قبرص اليونانية، وباتت مصالح إسرائيل وقبرص مرتبطة في إطار عمليات التنقيب عن النفط والغاز، حيث اكتشفت إسرائيل وقبرص احتياطات كبيرة من الغاز في عرض البحر المتوسط أمام سواحلهما، وتتويان التعاون لوضع البنية التحتية التي تسمح بإمداد الأسواق الآسيوية والأوروبية، وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن قبرص التي كانت تعد من أشد منتقدي سياسات إسرائيل حول القضية الفلسطينية، ولم تقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلا في عام 1994، أصبحت الآن من أقوى حلفائها وبديلا لتركيا بالنسبة لتل أبيب، بعد تراجع العلاقات الإسرائيلية - التركية (اليوم السابع، 16-2-2012).

وقعت قبرص وإسرائيل في أواخر ديسمبر من العام 2010 اتفاقية التعاون والتنسيق في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي واستخراجهما في المناطق الاقتصادية المشتركة التي تجمعهما في شرق المتوسط (المعرفة، 11-10-2014).

زار نتنياهو قبرص في شباط 2012، وهي أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي للجزيرة، وتم تسريب معلومات في أعقاب الزيارة، لم يتم تأكيدها عن إمكانية وجود دائم لقوات إسرائيلية على الجزيرة أو خلال الأزمات على الأقل. وفي آذار وقعت كل من إسرائيل وقبرص واليونان على تفاهات حول فحص إمكانية الشروع في أنجاز مشروع لربط شبكة الكهرباء الإسرائيلية مع الأوروبية، ومن المتوقع أن ينجز هذا المشروع في العام 2016 (تقرير مدار الاستراتيجي 2013، ص:124).

ترى إسرائيل أن الحصول على موارد الطاقة يعتبر أمراً ضرورياً، وكذلك لا بد من مواصلة الاستكشافات بالقرب من قبرص وهذا ضمان بأن تستمر هذه العملية لأنه ليس هناك سبيل لإسرائيل أن تصدر بعض موارد الغاز خارج المنطقة بدون استخدام الموانئ القبرصية، وذلك لأن الاستكشافات قريبة من الحدود الجنوبية لقبرص اليونانية وإسرائيل، وهذا ما تعتبره تركيا أمراً يعمل على توتر العلاقات بين البلدين، والشعور السائد في إسرائيل بأنه بسبب العلاقة السيئة الآن بين إسرائيل وتركيا فإن إسرائيل لها الحق في تطوير علاقتها مع قبرص (ليئيل، 2014).

ترى تركيا أنه إذا ما قررت إسرائيل أو قررت قبرص استخراج هذا الغاز من غير ترسيم دولي للحدود المشتركة، فإن هذا الأمر يعد مخالفاً للأعراف والقوانين الدولية، وأنه يجب أن يكون هناك اتفاقية، ليس فقط مع الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني بل الأمر يحتاج أيضاً إلى اتفاقية مع الطرف اللبناني فهؤلاء كلهم شركاء في هذه المنطقة (غل، 2014).

ترى تركيا أن التقارب الإسرائيلي القبرصي ليس تقاربا اقتصاديا فقط، بل هو تقارب سياسي واستراتيجي أيضا، جاء بعد توتر العلاقات مع إسرائيل، وأن ملف استخراج الغاز الطبيعي وتصديره وترسيم الحدود في المياه الإقليمية، من القضايا الدولية التي باتت تعمل على تأزم هذه العلاقات بين تركيا وإسرائيل، فتركيا ترى أن إسرائيل تقوم بمنافستها على سوق الغاز الطبيعي، إضافة إلى إقامة علاقات اقتصادية قوية مع الجانب القبرصي اليوناني والذي هو على خلاف مع تركيا، في حين ترى إسرائيل أن لها الحق فيما تعتبره تركيا أمرا مزعجا لها ولا سيما بعد تراجع العلاقات بين البلدين.

5.2.5: الموقف التركي من الملف السوري

يصعب اعتبار مسألة العلاقات التركية - السورية قضية اتفاق أو خلاف مع إسرائيل على طوال الوقت في مسيرة العلاقات التركية - السورية منذ انتهاء الحكم العثماني وحتى اليوم، ففي فترة التسعينيات وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان هناك تعاون تركي - إسرائيلي وخلاف تركي - سوري، وإبان حكم حزب العدالة والتنمية تطورت العلاقات التركية- السورية بشكل كبير، وقد لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل بهدف التوصل إلى سلام في المنطقة، وأدارت تركيا جلسات مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين (bbc، 2008-4-27). إلا أن هذه المساعي قد انهارت إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية العام 2008، وكانت النتيجة تطور في العلاقات التركية - السورية على حساب العلاقات التركية - الإسرائيلية.

امتازت العلاقات التركية - السورية بالتوترات وانتفاء التعاون المشترك بعد تفكك الدول العثمانية، وظلت تلك العلاقات بين مد وجز حتى بلغت التصعيد ذروته عام 1998 بعد ما قامت تركيا بحشد جيشها على طول الحدود مع سوريا، لكن تبع هذا التصعيد انفراج في العلاقات وبشكل كبير مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم (شيرين، 2011، ص:28).

تعززت العلاقات التركية - السورية بعد استلام حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا، وقد انتهج الحزب سياسة "تصفير المشكلات" التي دعا إليها "داود أوغلو" مع الدول المجاورة وأبدى رغبة في تقوية علاقاته مع سوريا، وبدأت أنقرة بتطوير علاقاتها مع جميع جيرانها، بما فيها سوريا، حيث ساهمت الاجتماعات المتبادلة والاتفاقات الموقعة من كلا الجانبين في تحقيق التقارب بين البلدين. (أوغلو، 2010، ص: 438-439).

و في عام 2004 قام بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى تركيا ليكون أول رئيس سوري يزور تركيا بعد تفكك الدولة العثمانية، وفي العام نفسه زار رئيس الوزراء التركي أردوغان دمشق، لتشكل هذه الزيارات نقطة تحول في العلاقات السورية-التركية (شيرين، 2011، ص: 30).

ومن غير المستبعد أن إسرائيل التي كانت دائما تعلن موقفا عدائيا من نظام بشار الأسد أن تكون معنية ببقاء هذا النظام بوضعه الحالي الضعيف المفكك، ويأتي هذا الموقف الإسرائيلي انسجاما مع مصلحة إسرائيل وحاجتها الأمنية، وهو على النقيض من الموقف التركي الذي يرى أنه لا حل للامنة السورية إلا برحيل الرئيس السوري بشار الأسد.

6.2.5: التقارب التركي الإيراني

بدأت العلاقات الإيرانية التركية بالتحسن مع وصول نجم الدين أريكان لرئاسة وزراء تركيا كأول رئيس وزراء إسلامي لتركيا الحديثة في العام 1996، بعد فتور غلب على العلاقات بينهما منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 نظرا للبعد الإيديولوجي بين النظام الديني الثوري والعلمانية الكمالية، فقد اختار أريكان إيران لتكون أول محطة خارجية له ووقع فيها صفقة لاستيراد الغاز الطبيعي الإيراني، حيث بلغت قيمتها (25 مليار دولار) ومدتها (25 عاما). وحظي التحسن في العلاقات على المستوى الاقتصادي ليشمل جانبا من

الملفات الأمنية للبلدين خاصة بعد القبض على زعيم تنظيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في عام 1998، وقرار إيران محاربة الموالين له في أراضيها (القدس العربي، 16-8-2014).

عمقت الزيارة التي قام بها أردوغان إلى إيران عام 2004 العلاقات بين البلدين في مجال الأمن الوطني كما رفعت مستوى التعاون فيما بينهما لحفظ الحدود المشتركة حيث وقع البلدان سلسلة اتفاقات للتعاون الأمني، وقد عزز أردوغان العلاقات مع إيران خاصة في مجال الطاقة حيث وقع في شباط/فبراير من العام 2007 صفقتين مع إيران، الأولى تمنح شركة البترول الإيرانية حق التنقيب عن النفط والغاز في إيران، والثانية مشروع مد خط أنابيب لنقل الغاز من تركمانستان (شرق بحر قزوين) إلى تركيا ومن بعدها إلى أوروبا عبر الأراضي الإيرانية بدلا من بحر قزوين (القدس العربي، 16-8-2014).

ورغم وجود بعض الخلافات، أبرزها الخلاف حول الأزمة في سوريا وموافقة تركيا على استضافة محطة لدرع الدفاع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي في شرق الأناضول، إلا أن الدولتين استطاعتا إدارة التوتر بينهما لأسباب عدة منها، قضية الأكراد وقضايا التجارة والنفط والغاز إضافة إلى بعض القضايا السياسية، أهمها قضية فلسطين والملف النووي الإيراني.

وما يخيف الجهات الإسرائيلية المختلفة، أن العلاقة التركية مع إيران أخذت بالتطور رغم الخلاف التركي الإيراني حول الملف السوري، مع تزايد في مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والتبادل التجاري، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2012 عن (21 مليار دولار) مسجلا أعلى مستوى له في تاريخ العلاقات بينهما، ولكن مع تشديد العقوبات الغربية على قطاع التجارة

الإيراني تدنى حجم المبادلات بين البلدين في العام الماضي، في حين أن التطورات على صعيد العلاقة الإسرائيلية التركية ماضية بالتراجع والتآكل.

7.2.5: موقف اللوبي اليهودي من المسألة الأرمنية

وقعت مجازر الأرمن في مرحلة الحرب العالمية الأولى في الفترة من عام 1915 - 1916م، وتختلف الروايات حول طبيعية هذه المجازر بناء على جهات مصادر المعلومات، وفي تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع روسيا القيصرية، وكان موقف الدولة الأرمنية إلى جانب روسيا ضد الدولة العلية العثمانية، وبالتالي فأن كل ما وقع بين أبناء القوميتين التركية والأرمنية كان بسبب الأجواء المشحونة بأحداث تلك الحرب، كل طرف تجاه الآخر، وما قد يكون وقع فيها من اعتداءات متبادلة بين مواقع تجمعات هذه الكتل السكانية، بل أن الدولة العثمانية قامت بعمليات نقل للسكان الأرمن من المواقع الخطرة، التي كانوا يتعرضون فيها لعمليات اقتتال مع بعض القوميين الأتراك، فكانت عمليات نقل السكان الأرمن تهدف إلى حماية أبناء القومية الأرمنية، وهذه العمليات كانت تحدث في ظروف صعبه من الأمراض والاعتداءات المتبادلة، وقتل من كل الأطراف المشاركة في هذه الأحداث (القدس العربي، 4-5-2014).

أعلنت الأمم المتحدة أنها لا تعتبر ما حدث في تركيا في بداية القرن "إبادة عرقية"، وهو الموقف الدولي الرسمي من تلك الأحداث حتى الآن وعلى مدى تسعة عقود كاملة، إلا أن أوروبا وإسرائيل وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبدفع من اللوبي الصهيوني، بدأوا في تغيير مواقفهم في الآونة الأخيرة بناء على حسابات استراتيجية جديدة (خفاجي، 2010).

وعملت إسرائيل على استخدام نفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اللوبي الصهيوني للعمل على تحريك ملف المسألة الأرمنية للضغط على الحكومة التركية بسبب انزعاج الحكومة الإسرائيلية من السياسات التي أنتهجها رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء ومعه الرئيس التركي

عبدالله جول، ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو من انتقاد إسرائيل ومحاولة الوقوف أمام سياساتها في غزة والإجراءات الإسرائيلية في القدس، ويبدو أن اللوبي الصهيوني نجح في الضغط على اللجنة الخارجية في الكونغرس الأميركي لاعتبار الأحداث التي تعرض لها الأرمن في 1915-1916، إبادة شعب (جينوسايد) ارتكبتها تركيا بحق الأرمن. وأثار ذلك سخط تركيا وزاد من توتر العلاقات بينها وبين إسرائيل لاعتقاد أنقرة أن تل أبيب كانت وراء تبني اللوبي اليهودي هذا الموقف (محارب، 2010، ص: 236).

وقد أجل الرئيس السابق جورج بوش الابن التوقيع على القرار إلى أن غادر البيت الأبيض حرصاً على عدم دفع العلاقات الاستراتيجية بين بلاده وتركيا إلى مزيد من التوتر والسوء. وقد أقرت اللجنة الأمريكية مشروع قرار الاتهام بأغلبية صوت واحد، جاء فيه " أن الجمهورية التركية الحديثة قامت على أنقاض الدولة العثمانية التي عملت خلال السنوات (1915-1923م) على تهجير الأرمن من قرأهم ومدنهم التي كانوا يسكنون فيها في شمال الأناضول وجنوبه، بتهمة (التحالف مع روسيا)، وأن هذه الممارسات التركية (توجت بإبادة جماعية) بحق الأرمن" (خفاجي، 2010).

يرى الباحث أن هناك العديد من الملفات الإقليمية التي سبب توتراً في العلاقات السياسية بين البلدين، ويأتي هذا التوتر في سياق التنافس على الأدوار والمصالح في المنطقة، فتدرك تركيا أن الاهتمام بالقضية الفلسطينية يعطيها ورقة للتأثير في الساحة الدولية، كما أن تناقض المصالح بين البلدين في كل من الملف العراقي والسوري والقبرصي والكردي، يجعل إمكانية التوتر بين البلدين قائمة في أي لحظة، كمان التقارب التركي الإيراني في المجال السياسي والاقتصادي على حساب التقارب الإسرائيلي، كل ذلك من شأنه أن يدفع العلاقة إلى مزيداً من الفتور والجفاء.

الفصل الخامس

المبحث الأول: الخلاصة

المبحث الثاني: الخاتمة والنتائج

1.6: المبحث الأول: الخلاصة

مقدمة:

لقد مرت العلاقات التركية -الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وأصابتها ببعض التوتر والفتور، وفي فترات أخرى ساهمت بتمتينها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها، ففي فترة الخمسينيات كانت العلاقات التركية -الإسرائيلية في بداية تشكيلها، وكانت تنمو وتتطور بخطى متسارعة على كافة المستويات والأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكان العامل الأساس وراء تطورها هو إقامة حلف المحيط المكون من إسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا للتصدي للحركة القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر، أما في الستينيات فقد أصاب العلاقات التركية - الإسرائيلية بعضا من الفتور نتيجة مساعدة إسرائيل للأكراد في شمال العراق، كما كان موقف الدول العربية المعارض لتركيا في القضية القبرصية صادما لتركيا مما جعلها تعيد النظر في سياستها وتحاول أن توازن سياستها ما بين العرب وإسرائيل، حيث بدأت تركيا تنسج علاقات جيدة مع جيرانها العرب وتؤيد قضاياهم. وقد أصيبت العلاقات التركية - الإسرائيلية في حالة من التوتر نتيجة معارضتها إسرائيل في عدوانها عام 1967 م.

واستمر التوتر في العلاقات في فترة السبعينيات، حيث وقفت تركيا بجانب الدول العربية في حرب عام 1973م، واعترفت تركيا بمنظمة التحرير، وفتحت لها مكثبا في أنقرة في نهاية السبعينيات، إلا أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خففت الضغط والحرج عن تركيا، فلم تعد تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي تقيم علاقات مع إسرائيل.

وبدخول مرحلة الثمانينات بدأت العلاقات التركية -الإسرائيلية بالتطور والتقدم باستثناء فترة اجتياح لبنان عام 1982م، حيث عارضت تركيا الاجتياح وطالبت من إسرائيل الانسحاب الفوري من

لبنان، وقد اعترفت تركيا في نهاية مرحلة الثمانينيات بقيام دولة فلسطين، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات التركية - الإسرائيلية، وبالمجمل العام لهذه الفترة كانت العلاقات تتصاعد، وتعددت الزيارات الدبلوماسية بين البلدين، ومع دخول مرحلة التسعينيات، والبدء بمسيرة السلام وانعقاد اتفاقية أوسلو عام 1993م بين الفلسطينيين والإسرائيليين واتفاق وادي عربة بين الأردنيين والإسرائيليين عام 1994م، أدى ذلك إلى زيادة العلاقات التركية - الإسرائيلية، وأوجد لها أرضية خصبة للنمو بشكل أكبر، خصوصا بعد اعتراف العديد من الدول العربية (مصر، ومنظمة التحرير، والأردن) بإسرائيل، وازدادت الزيارات الدبلوماسية والسياسية للقيادات بين البلدين، حيث نتج عنها الاتفاق الشهير الذي عقد في شباط 1996م والذي شمل المجال العسكري والتجاري. ويعد هذا الاتفاق بمثابة تحالف استراتيجي بين تركيا وإسرائيل، ويشكل في الوقت نفسه أكبر المهددات للأمن القومي العربي.

1.1.6: بداية الفتور في العلاقة التركية الإسرائيلية

ويمكن القول أن بداية التوتر كانت عشية وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، منذ أن اتهم رئيس الوزراء التركي (بولنت أجاويد) إسرائيل بالقيام بمجازر جماعية وعرقية ضد الشعب الفلسطيني خلال أحداث مخيم جنين عام 2002، تلاها رفض رئيس الوزراء التركي أردوغان ممارسات أرئيل شارون ضد الفلسطينيين ووصفها بـ"إرهاب الدولة".

تلا ذلك حادثة غزو العراق عام 2003م كخطوة أخرى في صعيد تراجع العلاقات بين البلدين، ابتداء من رفض تركيا لاستخدام راضيها من قبل قوات التحالف الدولي في الهجوم على العراق، وانتهاء بالموقف الإسرائيلي الداعم للأكراد، كما كانت الرغبة الإسرائيلية في تفتيت العراق وبهذا تكون قد تخلصت من احد أهم أعدائها التقليديين، أما الرغبة التركية كانت تريد أن يبقى العراق دولة واحدة قوية تسيطر على كافة أرجاء العراق..

2.1.6: أثر تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا على العلاقات التركية - الإسرائيلية

انتهجت الحكومة التركية بزعامة العدالة والتنمية مسارا جديدا في سياساتها الخارجية، مسارا يحمل رؤية مختلفة لتركيا في سياستها الخارجية ونظرة مختلفة لدورها في المنطقة، فقد غير الحال التي كانت عليه الحكومات السابقة، فيما أطلق احمد داود أوغلو مصطلح "تفسير المشاكل" كرؤية استراتيجية لمعالجة المشاكل لا سيما مع الدول والمحيطة ودول الجوار.

وتقوم الرؤية التركية للسياسة الخارجية بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تجعل من تركيا لاعبا أساسيا في المنطقة من خلال المحافظة على علاقاتها ومصالحها مع إسرائيل، وتقوية علاقتها مع الدول العربية.

حرصت تركيا على محاولة التوازن في علاقاتها مع إسرائيل، إلا أن الممارسات الإسرائيلية التي أزعجت الدبلوماسية التركية والساسة الأتراك وأغضبت الرأي العام التركي داخل تركيا، وفي ظل تجاوزاتها المتتالية جعلت من تركيا تتخذ موقفا واضحا من هذه التجاوزات يتلاءم مع حجم هذه الانتهاكات، وينسجم مع الرؤية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، فقد سببت تجاوزات إسرائيل وممارستها إخراجا كبيرا للحكومة التركية أمام الرأي العام التركي والعربي.

قامت إسرائيل باختراق المجال الجوي التركي وانتهاكه، وقصف موقع (الكبر السوري) قرب دير الزور على الحدود السورية التركية. ورجوع الطائرات الإسرائيلية الحربية عبر الأراضي التركية، حيث فسر ذلك بأنه انتهاك لسيادة الدولة التركية ولأمنها القومي، ولم يكن باستطاعة الحكومة التركية السكوت على مثل هذه الممارسات والتجاوزات الإسرائيلية التي أخرجت تركيان والتي لم تراع فيها إسرائيل وضع تركيا أمام العالمين العربي والإسلامي والرأي العام التركي، وأدى ذلك بدوره إلى توتر الأجواء ما بين تركيا وإسرائيل.

يضاف إلى ذلك فشل المفاوضات الإسرائيلية السورية التي كانت برعاية تركيا بعد شهر من بدء المفاوضات وشعور القيادة التركية باستهتار إسرائيل المتعمد من أجل إفشال هذه المفاوضات، وفوق ذلك شعور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالإهانة الشخصية من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان ضيفه في تركيا، ولم يبلغه بنية إسرائيل القيام بالحرب على غزة بعد أيام من الزيارة، وما تلا ذلك من الانتقادات التركية الشديدة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأحداث مؤتمر دافوس، ومن ثم إهانة السفير التركي في تل أبيب من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، كما أن إحساس تركيا بأن إسرائيل تعمل لصد المحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وآخر الأحداث سخونة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي المتوجه إلى قطاع غزة في عام 2010م، وقتل تسعة أتراك من ركاب الأسطول.

كذلك فإن تركيا لم تخف استيائها وانتقادها الشديد للسلوك الإسرائيلي في كل الحروب والاعتداءات على قطاع غزة في الأعوام 2008 - 2009، 2012، 2014، من خلال إدانة واضحة لكل الأدوات وأساليب القمع التي استخدمتها إسرائيل في عدوانها على السكان المدنيين في قطاع غزة.

ووجه في الآونة الأخيرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتاريخ 6-11-2014 انتقاداً للممارسات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى ومنع المسلمين من الصلاة فيه، تلاه بيومين تصريحات لرئيس الوزراء داود احمد أوغلو بقوله أن القدس مكان مقدس لكل المسلمين وأن أمر الدفاع عنه هو أمر الهي، وهذا يضاف على المجموع التراكمي لتوتر العلاقة بين البلدين.

3.1.6: آثار تراجع العلاقات التركية - الإسرائيلية على العلاقات الاقتصادية والسياسية

في ظل تراجع العلاقات السياسية فمن الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية، وان وتراجع العلاقات العسكرية والأمنية إلى حد القطيعة بين البلدين، إذ هي الأهم بالنسبة لإسرائيل، فعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية كان تأثيرها محدودا في ظل تراجع العلاقات السياسية، وهذا ما تم ملاحظته من خلال متابعة الميزان التجاري بين البلدين، أما فيما يخص التعاون والعسكري والأمني بين البلدين، فعند إجراء المقارنة ما بين الفترة الأولى لحكم العدالة والتنمية مع السنوات الأخيرة نستطيع أن نلمس الفرق في حجم التعاون في المجال العسكري والأمني، فقد ساد التعاون بشكل فعال ومنتزاد في بداية حكم العدالة والتنمية، ووقعت العديد من الاتفاقيات بين الدولتين إبان الفترة الأولى لحكم العدالة والتنمية، حيث شملت جميع المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، إلا أن حرب إسرائيل الأولى على غزة عام 2008/2009م، وأحداث مؤتمر دافوس، وأحداث أسطول الحرية والقنلى الأترك عام 2010م، أدت إلى تراجع في ميزان التبادل التجاري بين البلدين والذي أنخفض بشكل ملحوظ خصوصا في الأعوام 2008م و2009م و2010م، وإيقاف تركيا المناورات العسكرية التي تعرف باسم "نسر الأناضول" وإيقاف العديد من الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، حيث وصلت العلاقات العسكرية والأمنية إلى أدنى مستوياتها بعد العدوان على سفينة مرمرة وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقا.

عادت العلاقات الاقتصادية لتتحسن وتتقدم في الأعوام 2011، 2012، 2013، ولتزدهر في الربع الأول للعام 2014 حسب ما تشير التقارير، لكن مع العدوان الإسرائيلي الأخير في صيف العام 2014 على قطاع غزة ومع تزايد الانتقادات التركية لإسرائيل، وردود الأفعال الإسرائيلية التي اتهمت تركيا بدعم حماس، يبدو هذه المرة أن ضرر العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل سوف يكون أكثر قيمة، لأن هناك الأثر التراكمي لأزمات متكررة في العلاقات في السنوات الأخيرة (ومن

ذلك على سبيل المثال: في مجال السياحة، فإن الخطوط الجوية التركية قد أعلنت إلغاء ربع الرحلات الجوية من إسرائيل).

أما على صعيد العلاقات العسكرية والاستخباراتية، فإن تراجع العلاقات والفتور لا زال قائما وقد وصل إلى أدنى مستوياته، ولا يوجد مؤشرات لتحسن العلاقات في المستقبل القريب.

المبحث الثاني: الخاتمة والنتائج :

1.2.6: الخاتمة:

يرى الباحث أن هناك تآكلاً تدريجياً في العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، لكن تبقى تركيا وإسرائيل دولتين إقليميتين لهما ثقلمها الدولي والإقليمي، إذ لكل منهما أبعادها الإستراتيجية الخاصة، ولهما العديد من المصالح المشتركة، وكذلك العديد من الملفات والقضايا محل الخلاف بين الدولتين، وتشير كل المؤشرات حسب المعطيات الحالية لواقع العلاقة التركية -الإسرائيلية أن منحى العلاقة يميل باتجاه تراجع المصالح المشتركة وازدياد التناقض والجفاء بين الدولتين، لكن في المقابل لا يمكن لأي حدث مهما بلغ أن يدفع بأي دولة منهما باتخاذ ردة فعل أو خطوات غير مدروسة تجاه الطرف الآخر، فلا زالت أولويات المصالح تحكم العلاقة بين البلدين، وهذا ما تفسره نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، ولا يمكن أن تتحول هذه العلاقات بصورة عابرة أو غير مدروسة دون أي اعتبارات لكل المكونات الإقليمية وتوازنات القوى في المنطقة

2.2.6: أهم النتائج

- بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة سيجعل مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل عرضة للحد والجزر على خلفية ما تقدم من حقائق وفي ظل تبني حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية تعمل على إعطاء تركيا دورا ومكانة اكبر على مستوى المنطقة.
- تشير الدراسة إلى أن أهم آثار توتر العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل هو تراجع التعاون العسكري والأمني بين البلدين وصل إلى حد القطيعة ولا يتوقع أن يكون هناك أي تعاون في هذه المجالات في الأيام القادمة.
- أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين، فتظهر النتائج تطور نمو هذا القطاع طول فترة حكم حزب الحرية والعدالة وان تراجع في بعض المحطات، لكن ليس واضحا ما إذا كان هذا القطاع سيستمر في المستوى نفسه من النمو أم أنه سيتراجع ويتأثر بجمود العلاقات السياسية.
- استحوذ ملف القضية الفلسطينية على قدر كبير من الاهتمام من مساحة السياسة الخارجية التركية التي يتبناها حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وهذا كان واضحا من خلال المواقف التركية المساندة للقضية الفلسطينية، والانتقادات التركية المتواصلة للسياسة الإسرائيلية المتغترسة تجاه الفلسطينيين.
- توطدت العلاقات بين تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية مع حركة حماس، وهذا ما أثار غضب إسرائيل وقلقها، وليس بإمكان إسرائيل أن تعول كثيرا على تباعد الموقفين في المستقبل المنظور.
- إن إسرائيل تدرك أن تركيا تحاول ملء فراغ القوة الواضح في الشرق الأوسط، لتنافس إسرائيل على ذلك عبر تبني موقف مؤيد للفلسطينيين ولحركة حماس، وأن تركيا ستحاول البقاء في

المنطقة لاعبا سياسيا فاعلا من خلال الملف الفلسطيني، وبما أن إسرائيل هي الطرف الأساسي في هذا الصراع، فإن ذلك سوف يفرض على تركيا أن تحسن علاقتها مع إسرائيل لكي تستطيع التأثير على هذا الصراع.

- إذا أرادت إسرائيل بأن تعمل على تحسين علاقاتها مع تركيا، فهي تعلم أن الأخيرة تريد أن تلعب دورا في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأن على إسرائيل إعطاءها هذا الدور وبذلك تحسن علاقتها معها.

المصادر والمراجع:

أولاً: رسائل ماجستير:

- 1- إبراهيم عبيد, تطور العلاقات الإسرائيلية - التركية وتداعياتها 1991-2011, جامعة القدس :القدس ,2008.
- 2- رائد أبو مطلق , العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010, جامعة الأزهر: غزة , 2011.
- 3- رمزي الحموز, العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية, جامعة القدس: القدس,2013.
- 4- شيرين اللحام, العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى العام 2004, جامعة بيرزيت: رام الله, 2007.
- 5- طارق الشرطي, تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة 2000-2010, جامعة بيرزيت: رام الله,2011.
- 6- هبة ادكيدك, السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي, جامعة بيرزيت: رام الله,2011.
- 7- يسري الغول, اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية-الإسرائيلية, جامعة الأزهر : غزة,2011.

ثانياً: الكتب

- 1- احمد أوغلو , العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية, مركز الجزيرة للدراسات : قطر, 2010.

- 2- أيمن يوسف ومهند مصطفى , سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة تركيا, الهند, الصين وروسيا , المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار : رام الله , 2011.
- 3- جراهام فولر, الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي, 2009.
- 4- خورشيد حسن دلي, تركيا وقضايا السياسة الخارجية , اتحاد الكتاب العرب: دمشق, 1999.
- 5- رنا عبدا لعزیز خماش , العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية , مركز دراسات الشرق الاوسط :عمان , 2010.
- 6- عاطف ابوسيف, علاقات إسرائيل الدولية السياقات والأدوات الاختراقات والإخفاقات, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار : رام الله, 2014.
- 7- عقيل سعيد محفوظ , السياسية الخارجية التركية الاستمرارية-التغيير , (2012) , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر , 2012.
- 8- علي العقابي, العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات, 2010.
- 9- عوني السبعواوي, موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل, مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية - جامعة قطر : قطر , 1998.
- 10- محمد نور الدين, تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات, دار رياض الريس: بيروت, 1997.
- 11- محمود محارب ,إسرائيل وتركيا والدول العربية الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات - العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر , (2012) .

- 12- محمود معين, إسرائيل واختراق جبهة آسيا, مركز باحث للدراسات, بيروت, 2009.
- 13- هدى درويش, العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين, دار القلم للنشر والتوزيع: دمشق, الطبعة الأولى, ج2, 2002.
- 14- يوسف جاسم الحريري, الأبعاد الاستراتيجية للتحالف التركي- الإسرائيلي لعام 1996 وانعكاساته على الأمن القومي العربي, مركز الوثائق والدراسات الإنسانية - جامعة قطر: قطر, 2004.

ثالثا: الدوريات:

- 1- تقرير مدار الاستراتيجي, المشهد الإسرائيلي عام 2011, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: رام الله, 2012.
- 2- تقرير مدار الاستراتيجي, المشهد الإسرائيلي عام 2012, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: رام الله, 2013.
- 3- تقرير مدار الاستراتيجي, المشهد الإسرائيلي عام 2013, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار: رام الله, 2014.
- 4- مجلة قضايا إسرائيلية, العدد 52, إسرائيل والسياق الإقليمي يعد الثورات العربية, المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار: رام الله, 2013.

رابعا: تقارير ودراسات

- 1- جلال معوض, التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي, مجلة شؤون عربية: القاهرة, 1998.

2- جلال معوض, العلاقات التركية- الإسرائيلية حتى نهاية الثمانيات, مجلة شؤون عربية:
القاهرة, 1996.

3- دراسة (قسم الأرشيف والمعلومات، 2010)، بعنوان، "تركيا والقضية الفلسطينية"، مركز
الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

4- سري الدين وعائدة العلي, العرب والفرات بين إسرائيل وتركيا, دار الآفاق الجديدة: بيروت,
1997.

5- سعد توفيق حقي, علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين, دار وائل للنشر:
عمان, 2003.

6- عماد الضميري, تركيا والشرق الأوسط مركز القدس للدراسات السياسية: عمان, 2002.
فوزي درويش, 1999, البعد العسكري في العلاقات التركية - الإسرائيلية, مجلة السياسة
الدولية, عدد 138, ص: 278).

7- محمد احمد السامرائي, (1998), الموارد المائية والأطماع الصهيونية.

8- محمود محارب, العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار, المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات, قطر, 2012.

خامسا مقالات عن الانترنت:

1- شبكة bbc الاخبارية, تركيا تصر على استبعاد اسرائيل من مناورات نسر الاناضول, 11-10-
2009.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/10/091011_mh-

2- صحيفة الايام, تركيا تحتج على تصريحات جنرال اسرائيلي, 1-2-2009

<http://www.alayyam.com/article.aspx?did=104789&date=11/22/20>

3- سلام الرضي, التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي, مركز الزيتونة

للدراستات والاستشارات, 2010.

<http://www.alzaytouna.net/permalink/4631.html>

4- محسن صالح, محددات السياسة التركية تجاه حماس, الجزيرة نت, 21-4-2014

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/21/%D9%85%D8>

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/21/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA>

5- الجزيرة نت, اردوغان ينسحب من دافوس, 30-1-2009,

[http://www.dailymotion.com/video/xqc4ld_%D8-](http://www.dailymotion.com/video/xqc4ld_%D8)

6- سوزي الجنيدي , اللوبي اليهودي غاضب على تركيا , صحيفة الاهرام العربي , 13-3-2010

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=162855&eid=1882>

7- محسن ظافر غريب, علاقة اسرائيل باكراد العراق , موقع الحوار المتمدن, 10-7-2010

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222027>

8 - باسم خفاجي , الغرب وإثارة تهمة إبادة الأرمن , موقع البيان , العدد : 279 , 23-11-2010

<http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=427>

9- الون ليثيل, ابعاد الفلق التركي من مشروع التنقيب الإسرائيلي القبرصي , مركز الجزيرة للدراسات,

2014-10-10

<http://www.aljazeera.net/programs/pages/d9f8462f-abf6-4b31-->

[f4c4e7e21e](http://www.aljazeera.net/programs/pages/d9f8462f-abf6-4b31--f4c4e7e21e)

10- صحيفة الشعب اليومية اون لايين, تركيا واسرائيل تكملان صفقة "يو ايه في" رغم التوتر,

2010:08:23

<http://arabic.people.com.cn/31662/7113843.html>

11- زهير أندراوس، عقد أول صفقة أمنية بين تركيا واسرائيل منذ أزمة أسطول الحرية في العام

2010، القدس العربي، 1-2-2013

<http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C18qpt962.htm&arc>

[=data%5C2013%5C02%5C02-18%5C18qpt962.htm](http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C18qpt962.htm&arc=data%5C2013%5C02%5C02-18%5C18qpt962.htm)

12- الجزيرة نت, العلاقات الكردية الإسرائيلية من السر الى العلن, 1-7-2014,

<http://aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/1/%D8%A7%D9%84>

[%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA](http://aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/1/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA)

13- فلسطين اليوم, بن العيزر: يمكن لتركيا أن تكون وسيطاً في المفاوضات مع سوريا, 24-9-2009

<http://paltoday.ps/ar/post/63980/%D8%A8%D9%86->

14- موقع سما الاخباري, ليبرمان :لن تكون هناك أي وساطة تركيا مادمت أنا وزير خارجية إسرائيل

27-ديسمبر-2009

<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=57079>

15- موقع نوافذ ' تركيا تنسحب من مناورات بحرية مع اسرائيل ' 6-7-2010

<http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-135875.htm>

16- عربي، اسرائيل تعتذر للسفير التركي استجابة لطلب تركيا، 13-1-2010 Bbc

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/100113_mr_israelturkey_apology_tc2.shtml

17- دنيا الوطن، اهانة السفير التركي في اسرائيل :رفض نائب وزير الخارجية الإسرائيلي مصافحته ولم يقدم له أي ضيافة واجلس على مقعد منخفض، 13-1-2010,

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/01/13/145473.html>

18- وكالة وفا, قراءة في تقرير بالمر من منظور القانون الدولي والانساني, معتصم عوض, 7-9-2011,

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=112303>

19- محمود الزويري , العلاقات التركية الإسرائيلية المواقف والمصالح, الجزيرة نت , 16-6-2010.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/6/16/%D8%A7>

20- وسائل الإعلام الإسرائيلية: قبرص عدو الأمم أصبحت أقوى حلفاء إسرائيل، اليوم السابع،

16 فبراير 2012

<http://www.youm7.com/story/2012/2/16/%D9%88%D8%B3%D8%A7%D>

21- العلاقات الإسرائيلية القبرصية، المعرفة , 11-10-2014

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%>

22- اردوغان يؤكد الوساطة التركية بين سوريا واسرائيل، bbc , 27-4-2008

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7369000/736904

4.stm

23- القدس العربي، رغم الخلافات في ملفات عدة: ايران ترحب بتركيا أردوغان وروحاني يأمل

استمرار العلاقات , 16-8-2014

<http://www.alquds.co.uk/?p=207713>

24- القدس العربي، محمد زاهد غول، اردوغان يعرض معالجات المسألة الارمنية، 4-5-2014

<http://www.alquds.co.uk/?p=164232>

25- سعيد الحاج، الموقف التركي من العدوان على غزة، اخبار تركيا، 12-7-2014

<http://akhbarturkiya.com/?p=23865>

26- فلسطين اون لاين، خبر صحفي، اردوغان : علاقتنا مع اسرائيل لنن تتحسن الا بشروط، 1-

2014-11

<http://felesteen.ps/details/news/126392/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D>

[9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86AD%D8%B3%D9%86](http://felesteen.ps/details/news/126392/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86AD%D8%B3%D9%86)

27- العلاقات التركية - الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، نزار عبد القادر، موقع الاهرام الرقمي، 13-11-2010.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95995&eid=165>

سادسا مراجع باللغة العبرية:

1- جيلا ليندنشتراوس , جسور وكلام, تقرير معهد الامن القومي , تل ابيب ,مذكرة 104,

/http://heb.inss.org.il، 2010

2- جيلا ليندنشتراوس, تركيا بعد الانتخابات الرئاسية - تحدي جديد امام السياسة الخارجية

الإسرائيلية, معهد الامن القومي، تل ابيب, مذكرة 594, 2014،

/http://heb.inss.org.il

3- علي بردنشتاين, " واشنطن عرضت مخططا لإنهاء الأزمة بين إسرائيل وتركيا" , معاريف,

2011-12-12

www.nrg.co.il/online/1/art2/315/355.htm

4- باراك رفيد, " اردوجان : اسرائيل ارسلت رجل اعمال يهودي للتوسط" هارتس ' 19-9-

2012.

<http://www.haaretz.co.il/news/barakavid/1.182689>

5- باراك رفيد, "الاعتذار لتركيا هو عدم مسؤولية" هارتس , 22-7-2011

www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1181

6- يديعوت احرنوت, 19-10-2013

www.ynet.co.il/articles/0,7340,l-4442594.00.html

7- باراك رفيد، رئيس الاستخبارات التركي معني بالغاء كاف الاتفاقيات المشتركة مع الموساد،

.2013-101-22

www.haartz.co.il.misc/article-print-page/premium

8- موقع واللاه، المخابرات التركية تلغي اتفاقية عبور مستخدمي الموساد، 2013-10-22،

<http://links.com/news.walla.co.il/feSD>

9- صحيفة هارتس، براك رفيد، رئيس الحكومة نتيا هو اقترح تاجيل نشر تقرير بالمر بنصف

سنة وتركيا ترفض ، 2011-8-28.

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1373404>

10- اتيللا شمبلاي، صلحة تركية اسرائيلية : نتيا هو يتعذر لاردوغان ، 2013-2-3-22

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4360001,00.html>

11- مركز الاحصاء المركزي الاسرائيلي ، 2015-1-10،

http://www.cbs.gov.il/reader/fr_trade/ftmenu_h_v1_new.htm

12- امير بوخبوت، ، تركيا تلغي التدريب العسكري الجوي السنوي، nrg، 2009-10-11

<http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?chann1&hannelName>

[=channel_news&ts=14042008120049](http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?chann1&hannelName)

سابعا مراجع باللغة الانجليزية:

1- AmikamNachmani, The Remarkable Turkish-Israel Tie. Middle EAST

Quarttrly. June 1998, www.meforum.org/394/the-remarkable-turkish-

israeli-tie.

- 2– Civik Bir and Martin Sherman, Formula for Stability, Turkey plus Israel .
Middle East Quarterly Fall 2002 available also at,
- 3– Donnelly, Jack, Realism and international relation , Cambridge University
Press: U.K, 2000.
- 4– Gaddies, John Lewis, International Security, International relation theory
and the end of the war, 1992.
- 5– How to do business in Turkey. Investor guide, foreign Economic Relation
Board of Turkey, (October.2011).
- 6– <http://www.washingtoninstitute.org>
- 7– Istanbul Bulletin, " Israeli tourism breaks all –time
record", 35, February, 2008.
- 8– Laferrer, Eric, International relations theory and ecological thought,
Roulledge: London, 1999.
- 9– Prema Hazbai, 2004, political troubles between Turkey and Israel, The
Washington Institute for near East policy.
- 10– www.meforum.org/511/formula-forstaility-turkey-plus-israel.
- 11– ZiyaMeral and JonthanParis, Decoding Turkish Foreign Policy Hyper
activity, the Washington Quartrly, USA, P:82, OCT 2010.